INCEIF UNIVERSITY

ISRA RESEARCH MANAGEMENT CENTRE

# مراجعة علمية لمفهوم الطيّب

## ورقة نقاشية

مايو 2024

إخلاء مسؤولية

الورقة النقاشية حول مراجعة مفهوم الطيّب، هي تكليفٌ من مجلس قيادة المركز الماليّ الإسلاميّ الدوليّ في ماليزيا (MIFC) ومركز إسرا لإدارة البحوث (ISRA RMC) في جامعة إنسيف في ماليزيا (INCEIF University) ، تهدف إلى مراجعةٍ علميةٍ لمفهوم الطيّب واستكشاف تطبيقاته العملية، وتقديمها بوصفها مرجعًا لفهم مصطلح الطيّب في إطاره الشرعي وحسن إعماله.

هذه الورقة النقاشية تقدّم آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لأيّ منظمةٍ أو كيانٍ تابعٍ. والمعلومات الواردة في هذه الورقة النقاشية قابلةٌ للتعديل والمراجعة بشكلٍ دوريٍّ لتعكس المعلومات أو التطورات الجديدة.

لا يضمن مجلس قيادة المركز الماليّ الإسلاميّ الدوليّ في ماليزيا دقّة المعلومات والبيانات الواردة في هذه الورقة النقاشية أو كفايتها أو اكتمالها، ويُخلي مسؤوليته صراحةً عن أي خطأٍ أو سهوٍ في هذه المعلومات والبيانات، ولا يقدّم أيّ ضمانٍ من أيّ نوعٍ، ضمنيًا أو صريحًا أو قانونيًا، للمعلومات والبيانات الواردة.

جميع الحقوق محفوظةٌ. فلا يجوز استنساخ أيّ جزءٍ من هذا المنشور أو المعلومات الواردة في هذا التقرير أو توزيعها أو تخزينها أو إدخالها في نظام استرجاعٍ أو نقلها بأيّ شكلٍ أو بأيّ وسيلةٍ (بيانيّة أو إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو تصويرٍ أو تسجيلٍ أو غير ذلك) دون إذنٍ كتابيّ مسبقٍ من مجلس قيادة المركز المالي الإسلامي الدولي في ماليزيا.

# المحتويات

الملخص التنفيذي ..... ٦
تأسيس مفهوم الطيّب ..... ٨
١. مقدمة ..... ٩
٢. لماذا الطيّب؟ ..... ١١
٣. الطيّب مقابل الحلال ..... ١٣
٤. مفهوم الطيّب في مصادر التشريع الأصليّة والتبعيّة ..... ١٤
٥. موقع الطيّب ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية ..... ٢٠
٦. القيم الجوهرية للطيب ..... ٢٦
٧. موقع مفهوم الطيّب ضمن الأطر القائمة ..... ٣٠
تفعيل مفهوم الطيّب ..... ٣٦
٨. الطيّب والتوجّهات الرئيسية والفرعية ..... ٣٧
٩. تحفيز الطيّب من خلال برامج التنمية الوطنيّة للتمويل الإسلامي ..... ٤٥
١٠. الخطوات المستقبلية ..... ٤٩
١١. خاتمة ..... ٥٢
المراجع ..... ٥٣
فريق البحث ..... ٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

من البدهيات الأساسية في مجال التمويل أنّ دور التمويل الأساسي يتمثّل في دعم الأداء السليم للاقتصاد الحقيقي والأعمال التي تُعدّ بدورها من اللبنات الأساسية المساعدة في بناء مجتمعٍ أكثر شمولًا واستدامةً وتقدميّةً، ومن ثمّ تتحقّق فيه العدالة الاجتماعية. ومن المؤسف أنّ ثمّة حجةً قويةً على نحوٍ متزايدٍ مفادُها أنّ هذه البدهيّة الأساسيّة قد تحطّمت أو - على الأقل - أوشكت على التحطّم.

ولئن كان ثمّة تقدّمٌ كبيرٌ في فترة ما بعد الحرب من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، فإنّ الأدلة — على مدى العقود العديدة الماضية — تشير بشكلٍ متزايدٍ إلى أنّ أجزاءً كبيرةً من هذه المكاسب الإنمائية آخذةٌ في التراجع مع اشتداد الأزمات المتعدّدة في عصرنا والمتعلقة بالقضايا المعقّدة والمترابطة؛ المتمثّلة في عدم المساواة والاستدامة والأزمات الإنسانية.

وقد أشارت التعليقات الأكاديمية وملاحظات عموم الناس بشكلٍ متزايدٍ إلى أنّ الماليّة والماليّة المعقّدة هما في صميم هذه القضايا، حيث غالبًا ما يتمّ وسم قنوات انتقال الثروة من خلال الديون والاستهلاك والممارسات المالية التي تقوم على المضاربة على فوارق الأسعار والممارسات المالية الاستغلالية، وظروف السياسة النقديّة غير العاديّة والفضفاضة، على أنّها الأسباب الجذريّة لهذه النتائج الاقتصادية والاجتماعية الضارّة. في حين كانت هناك جهود جديرة بالثناء على صعيدي الفكر والممارسة في استجابة التمويل العالمي، من خلال تطوير وتطبيق أهداف التنمية المستدامة (SDG)، والممارسات البيئة والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والتمويل المستدام. فإنّ ثمة بالفعل رياحًا معاكسةً قويّةً تتصارع فيها الاقتصادات والمجتمعات على قضايا القياس والتعيير و "الغسيل الأخضر" وحتى تسييس هذه الممارسات فيما يسمى بالحروب الثقافيّة.

إنّ الإسلام والتمويل الإسلامي، بإطاره الأخلاقي الواضح الموجّه إلهيًا، وموروثه الفقهي الغني في تطبيق هذه المبادئ لنظامٍ ماليّ واقتصاديّ أكثر إنسانيةً، يفترض — على الأقل من الناحية النظرية — أن لا يعاني من بعض التنافر والنسبيّة الأخلاقيّة التي يعاني منها التمويل العالميّ الحالي، وبالرغم من الاعتراف بالعديد من الثغرات ونقاط الضعف في العديد من الدول الإسلاميّة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، يمكننا أيضًا أن ندرك الفرصة، ومن ثمّ واجب فهم ديننا وتطبيق قيمه ومبادئه الغنية والقوية بشكلٍ أفضل.

إنّ هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف قوّة مفهوم الطيّب، مع التركيز على تفعيله في ممارسات الأعمال والتمويل الإسلامي. إنّه يتعمّق في التوجيه والحكمة الإلهيّة والتجارب التاريخيّة الغنية في تطوير الممارسات الاقتصادية والمالية لصالح الجميع، إنّ الطيّب، لغويًا، يعني أن يكون دستورًا نقيًا وصحيًا وذا معاني سامية، وأن يكون أعلى من درجة الحلال، وهو في سياق التمويل الإسلامي والممارسات التجاريّة، يشير بشكلٍ أساسي إلى أنّ الممارسات لا ينبغي أن تكون متوافقةً ظاهرًا مع الشريعة الإسلامية (حلال) فحسب، بل يجب أن تسعى أيضًا إلى تجاوز هذا المستوى من الامتثال إلى الالتزام بمعيارٍ أعلى، وأن تكون قائمةً على كليّات الشريعة الإسلاميّة، محقّقةً لمقاصدها.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أهنّئ مركز إسرا لإدارة البحوث (ISRA RMC) وجامعة إنسيف (INCEIF University) على إجراء هذه الدراسة الجديدة والأصيلة نيابةً عن مجلس قيادة المركز المالي الإسلاميّ الدوليّ في ماليزيا (MLC)، الذي أتشرّف أيضا برئاسته، والتي يُتوقع أن تكون رائدةً؛ وقد كُلّف المركز بإجراء هذه المراجعة باعتبارها جزءًا من جهود المركز لرسم المرحلة التالية من تطوير التمويل الإسلاميّ في ماليزيا وخارجها. لقد أُخبِرتُ أنّ العلماء المشاركين في هذه الدراسة قد راجعوا ما لا يقلّ عن ٣٠٠ مرجعٍ مهمٍّ يمتدُّ عبر سلسلةٍ كاملةٍ من أكثر من ألف عامٍ من الدراسات الإسلاميّة والتاريخيّة حتى العصر الحاضر. كما اضطلعتْ بمقارنةٍ شاملةٍ للممارسات الحالية في كلّ من النظام المالي الإسلامي والعالمي.

إنّ نتائج هذه الدراسة تتلخّص في أنّ تطبيق مفهوم الطيّب يروم مستوًى أعلى من الممارسة في مجال التمويل والأعمال، وهو في الواقع أمرٌ مثيرٌ وواعدٌ يبشّر بضخٍّ محتملٍ للحركيّة المتجدِّدة في الصناعة إن شاء الله، ويبشِّر بموجةٍ جديدةٍ من الابتكار الرصين من حيث المنتجات والسياسات والممارسات لاستعادة الممارسات المالية والتجارية وظيفتها الأصلية والأساسية لتكون في خدمة المجتمع، ويكون الإنسان وكيلًا أمينًا في هذا الكوكب، وفي النهاية خادمًا صالحًا وخليفةً يروم رضا الخالق.

نأمل أن تُثِيرَ ورقة المناقشة هذه المزيد من المشاورات والتحليلات والرؤى الجيّدة بوصفها جزءًا من عملية الاجتهاد الجماعي المطلوبة للغاية، لإخراج الصناعة المالية الإسلاميّة وأمتنا والعالم من ضبابية العقل وأغلال الممارسة — الفعلية أو المُتخيّلة — التي تواجهنا. وفي إطار تفعيل المراحل التالية من هذا البحث الواردة في ورقة المناقشة هذه، أرى أنّ العديد من برامج العمل آخذةٌ في الظهور بالفعل والتي من شأنها أن تشمل، في جملة أمور، ما يلي:

- المزيد من المناقشات العلميّة لتعميق وشحذ همم البحث حول ورقة المناقشة هذه مع الأكاديميين ومراكز الفكر والعلماء.
- المزيد من المناقشة والتشاور مع المنظّمين والجهات الفاعلة في الصناعة والوسطاء الماليين، ولا سيما لرسم مساراتٍ عمليّةٍ لوضع مفهوم الطيّب ضمن أُطُرٍ ومبادرات السياسة الحالية المصمّمة بفعّالية، مثل إطار الوساطة القائمة على القيم (VBI) للبنك المركزي الماليزي، موجّهات مقاصد الشريعة لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي.
- تطوير آلية ونظام القياس وبطاقة الأداء.
- تطوير مدوّنة الإشراف وسياسات الاستثمار التي من شأنها ألّا تشمل الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (أي الحلال) فحسب، بل تشمل الممارسات القائمة على أسس الشريعة الإسلامية ومقاصدها (أي الطيّب) أيضًا.
- التعاون والشراكة مع الولايات القضائية وأنظمة الفكر الأخرى في العالم (في الغرب والشرق) للتمويل الإسلامي والتمويل غير الإسلامي، بدافع إيجاد منهجياتٍ مفيدةٍ للطرفين، وقابلةٍ للتطبيق عالميًا، ومتكاملةٍ من أجل ازدهارنا ورفاهيتنا المشتركة.
- نأمل أن تكون هذه القطعة البحثيّة مفيدةً بوصفها واحدة من اللبنات الأساسية التمكينية، بينما نسعى لرسم الموجة التالية من التنمية لصناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا وخارجها. نرجو أن نوحِّد قوانا ونطوّر هذا معًا إن شاء الله.

وبالله التوفيق والهداية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**تان سري عزمان الحاج مختار**
رئيس
جامعة إنسيف

# الملخص التنفيذي

يشهد التمويل العالمي في الآونة الأخيرة نقلةً نوعيّةً نحو الممارسات الأخلاقيّة، ويَبرز الطيّب بقوّةٍ في خطابات أهل الصناعة المالية الإسلامية على أنّه استجابةٌ لصناعة التمويل الإسلامي لهذه الدعوة. ومع التركيز العالمي المتزايد على الاستدامة، يقدّم الطيّب على أنّه المسار الذي يتوسّع من خلاله التمويل الإسلامي إلى ما هو أبعد من الامتثال الظاهر للشريعة الإسلامية (الحلال)، للوصول إلى أعلى مستويات النفع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي (الطيّب). فهو لا يلبّي الحاجة إلى التمويل الأخلاقي فحسب، بل يشكّل سابقةً لصناعة التمويل الإسلامي كرائدٍ عالميّ في الممارسات المالية المسؤولة.

ويأتي مفهوم الطيّب كاستجابةٍ مناسبةٍ للضرورة العالمية لتحوّل صناعة التمويل نحو التمويل الأخلاقي، وهو ما يتّسق والاهتمام المتزايد بالاستدامة. وكما يبرز كذلك انطلاقًا من اعتباره محفّزًا لماليزيا لأخذ زمام المبادرة العالمية في قطاع التمويل الإسلامي، وعمله كقوّةٍ موحّدةٍ للدول والولايات القضائية العاملة في مجال التمويل الإسلامي.

وقد استند تأسيس مصطلح الطيّب في هذا البحث إلى تحليلٍ شاملٍ لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة، والتي استخلص منها اعتبار الطيّب مقصدًا شرعيًا في التمويل الإسلامي، كما تمّ استقراء قيم الطيّب الجوهرية مباشرةً من نصوص القرآن والسنة. وعند تأسيس هذه القيم الجوهرية، تمّ وضع هذه القيم ضمن خمسة محاور لتتوافق مع الواقع التشغيلي لصناعة التمويل الإسلاميّ، ممّا أدّى إلى ألّا يتميّز مفهوم الطيّب بالبعد التطبيقي فقط، وإنّما يتمحور حول جوانب رئيسةٍ قابلةٍ للقياس أيضًا.

**الطيّب** هو وضعٌ لا يتناول الجوانب الشرعيّة الظاهرة (الحلال) فحسب، بل يتّصف أيضًا بالتميّز الأخلاقي والتوازن والطهارة المعنوية من الكسب إلى الإنفاق والتمويل؛ مع الأخذ في الاعتبار التأثير الآني والمستقبلي على الأفراد والمؤسسات والمجتمع والبيئة، ويؤكّد الطيّب على السلامة الأخلاقية والإنصاف والشفافية والجودة في المعاملات المالية الإسلامية.

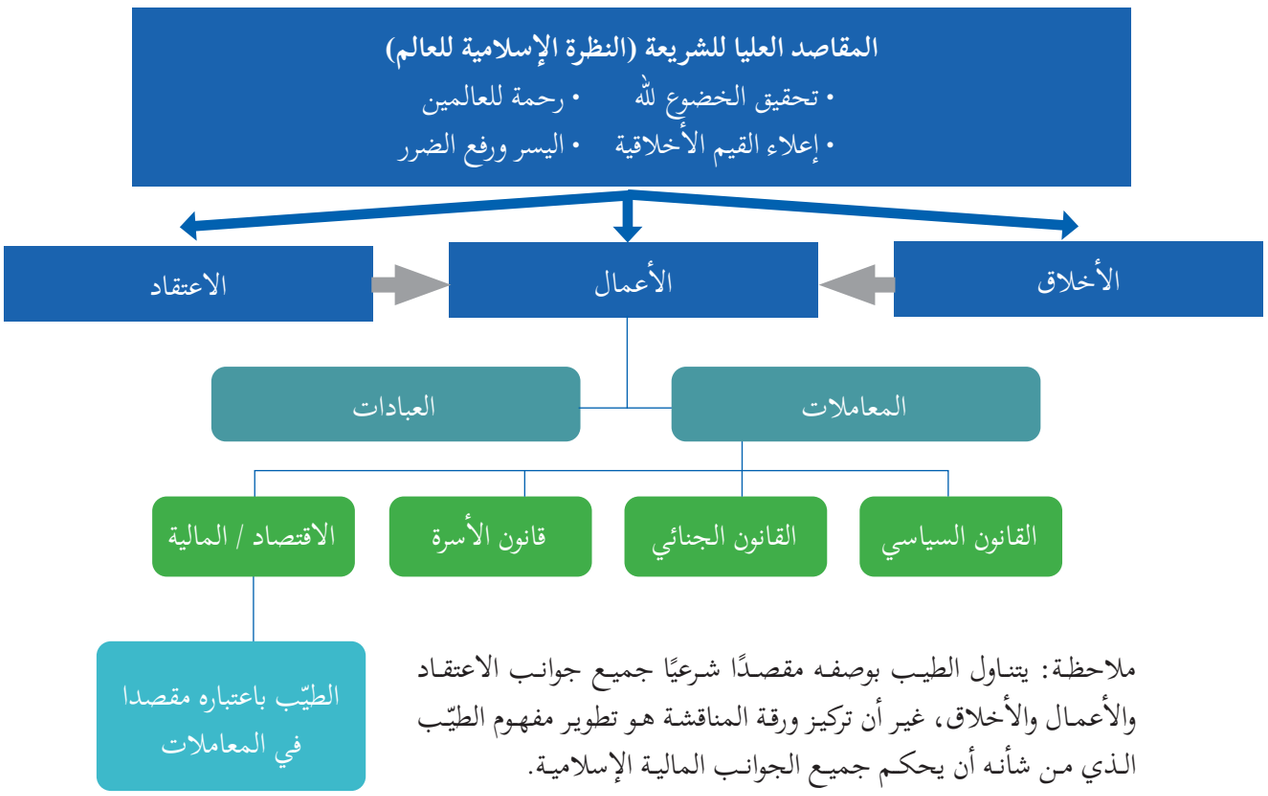


ملاحظة: يتناول الطيب بوصفه مقصدًا شرعيًا جميع جوانب الاعتقاد والأعمال والأخلاق، غير أن تركيز ورقة المناقشة هو تطوير مفهوم الطيّب الذي من شأنه أن يحكم جميع الجوانب المالية الإسلامية.

وبالإضافة إلى كون مقصد الطيّب مبادرة وطنية، فإنّه يمثّل دعوةً حاشدةً للتعاون على نطاقٍ عالميّ؛ دعوةً لجميع الأسواق المالية الإسلامية على مستوى العالم إلى التكاتف في الارتقاء بالصناعة إلى آفاقٍ جديدةٍ من خلال تحوّلٍ جوهريّ في الروح التي تروم تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وخلق مشهدٍ ماليّ تكون فيه اعتبارات الطيّب جزءًا لا يتجزّأ من كلّ قرارٍ مالي.

## مفهوم الطيّب

المقصد الشرعي للطيّب (مقصد الطيّب)

القيم الجوهرية للطيّب

## تفعيل الطيّب

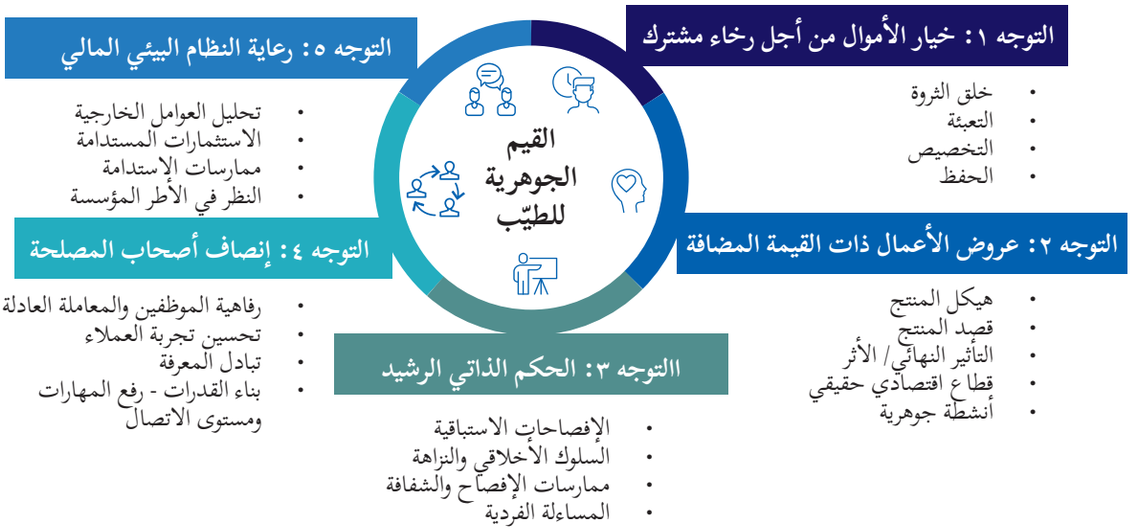


في الختام، مع احتضان البلدان والسلطات القضائية في جميع أنحاء العالم لمقصد الطيّب، فإنّ ثمة فرصةً فريدةً للتعاون العالمي لضمان جعل التمويل الإسلامي نموذجًا رائدًا لأفضل الممارسات المالية الأخلاقية والمستدامة والمسؤولة. وإنّ هذه المواءمة لا تعزّز مصداقية الصناعة فحسب، بل تمهّد الطريق أيضًا لمستقبلٍ يقف فيه التمويل الإسلامي منارةً للنزاهة المالية. وعليه فإنّنا ندعو المنظّمين وصانعي السياسات إلى دعم مفهوم الطيّب باعتباره معلمًا محدّدًا، تنتظم فيه الصناعة المالية الإسلامية مع مقاصد الشريعة لتحقّق تطوّرًا فاعلًا للتمويل الإسلامي.

إنّ هذه الوثيقة تضع الأسس المفاهيمية لمصطلح الطيّب، غير أنّ تفعيل الطيّب في الواقع العملي يتطلّب فريق عملٍ مشتركٍ لاعتماد هذه المبادئ التوجيهية ودمجها في الممارسة العملية عبر المؤسسات المالية الإسلامية إقليميًا وعالميًا، ومن خلال تبنّي الطيّب بشكلٍ جماعي، يمكننا الوفاء بوعد التمويل الإسلامي تعزيزَ الرفاهية للجميع.

# تأسيس مفهوم الطيّب

# ١. مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تركيزًا عالميًا متزايدًا على الاستدامة واللوائح المتعلّقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بسبب المخاطر المتزايدة التي سلطت الضوء على غياب اعتبارات الاستدامة في النظام المالي الحالي، وقد حفّز ذلك المجتمع المالي الدولي على مراعاة اعتبارات الاستدامة وإنشاء مجموعاتٍ فرعيةٍ من الأصول المالية التي تتماشى مع أهداف الاستدامة.

وقد مثّل الكيان الرئيسي في هذا الصدد مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) التابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والذي تمّ إنشاؤه لتطوير معايير الإفصاح عن الاستدامة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 وIFRS S2). ومن المعايير المهمة أيضًا معايير SASB بالإضافة إلى معايير المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية (EFRAG)، وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلّقة بالمناخ (TCFD)، وغيرها من المنظّمات التي وَضعت معايير ومبادئ توجيهيةً للإفصاح المالي المتعلّق بالمناخ. وقد اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها لعام ٢٠١٩ للمجموعة الاستشارية للأمين العام "ما بعد النمو: نحو نهجٍ اقتصادي جديدٍ" "إعادة تعريف النمو من خلال إدراج رفاهيّة الناس في صُلبِ جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". وقد اقترحت المنظمة تحوّلًا في الأهداف الاقتصادية والتحليل وصنع السياسات، مع التركيز على الرفاهية والاستدامة ومعالجة عدم المساواة، وتحسين التحليل الاقتصادي للتغلّب على التحدّيات المعاصرة، وتحقيق نموٍّ أكثر إنصافًا واستدامةً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٠).

وبالمثل، تزايد زَخَمُ لوائح ESG والاستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث حصلت تطورات كبيرةً في هذه المبادرات، بما في ذلك إجراءات سلطة النقد في سنغافورة لمعالجة الغسيل الأخضر بين الشركات المدرجة، ودليل امتثال الشركات الصادر عن بورصة هونغ كونغ، والورقة الاستشارية للحكومة الأسترالية التي تضع إطارًا للإفصاح عن مخاطر المناخ، ودليل الإفصاح المبسّط عن ESG الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية للشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد.

وتتجلّى أهمية دمج الاستدامة والالتزام باللوائح المتعلّقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مؤسسات التمويل الإسلامي في ممارساتها التجارية المتطوّرة في جعل تقارير المؤسسات الماليّة الدولية أكثر شمولًا، حيث أدرجت فيها مخاوف ESG وPRI وSDG. وإنّ ثمّة توقعاتٍ متزايدةً بأنّ المستثمرين والمؤسسات المالية المرخّصة للاضطلاع بنشاطاتٍ متوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكلٍ حصريّ ستدمج اعتبارات ESG في عمليات صنع القرارات الخاصة بها، وستحقق التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة الاعتبارات المالية.

غير أنّ أُطُرَ الاستدامة الحالية تفتقر إلى عمليات جمع البيانات الموحّدة والإفصاح المتّسق عنها، مما أدّى إلى ارتباكٍ في السوق، كما هو موضّح في استطلاعٍ أجرته دراسة Capital Group ESG العالمية في عام ٢٠٢٢ على أكثر من ١٠٠٠ مستثمرٍ عالميّ، سلّط الضوء على عدم الاتساق في تسجيل ESG باعتباره تحديًا رئيسيًا في تنفيذ استراتيجيات الاستثمار ESG Capital Group (٢٠٢٢). كما أكّدت إدارة المخاطر المؤسّسية في تقريرها "تصنيفات ESG عند مفترق طُرُقٍ" على أنّ غياب الاتساق وقابلية المقارنة هي القضايا الرئيسية التي تُسبّب القلق بين الشركات المصدّرة للأوراق الماليّة والمستثمرين، الذين ينتظرون بفارغ الصبر حلًّا مقنعًا لهذا الإشكال (معهد القدرة المستدامة من ERM، ٢٠٢٣).

وبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، فإنّ إدراج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الممارسات التجارية يتبع في المقام الأول منظور المخاطر والفُرَص، على غِرَارِ منظور المؤسسات التقليدية، وفي حين أن الأهمية المالية تعمل من خلال قنوات مماثلة لكليهما، فإنّ خط الأساس الذي تمّ تطويره من منظورٍ تقليديّ لا يلبّي تمامًا الاحتياجات الفريدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة في صناعة التمويل الإسلامي، كونه يُغفل السمات البارزة التي تشكّل جوهر الشريعة ومقاصدها.

لقد شكّل العمل في عالمٍ ماليّ تقليديّ تاريخيًا تحديًا للمؤسسات المالية الدولية في تبنّي الجوهر الحقيقي للشريعة، وقد بُذلت جهودٌ كبيرةٌ لإنشاء وتوحيد الأسواق التي يمكن أن يعمل فيها التمويل الإسلامي بطريقةٍ (حلال) متوافقةٍ مع الشريعة الإسلامية مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية، وقد أُحرِز تقدّمٌ كبيرٌ، مما أدّى إلى فهمٍ موحّدٍ للمنتجات المالية الإسلامية التي تنافس المنتجات التقليدية وتتفوّق عليها في بعض النواحي.

غير أنّه وبعد إنشاء نظامٍ بيئي حلالٍ متطوّرٍ، فإنّ الوقت قد حان بالنسبة لنا لنقل الصناعة إلى مستوًى أعلى من خلال تمثّل مقصد الطيّب، وهذا ينطوي على استكشاف القيم والسمات المميزة للشريعة ومقاصدها، وتجاوز مجرّد الامتثال الظاهري لمتطلبات العقود الشرعية بهدف جلب الخير للبيئة والمجتمع، ذلك أنّ هذا التحول نحو الاستدامة يمثّل الفرصة التي يحاول الكثيرون الاضطلاع بها، وإنّ أوجه التآزر الطبيعية بين التمويل الإسلامي ومطلب الاستدامة تضع المؤسسات المالية الدولية في وضعٍ يُمكِّنها من الريادة، شريطة أن يتمّ التعامل مع هذه المسألة بشكلٍ صحيحٍ. ويوفّر التحوّل المنشود عالميًا فرصةً لإعادة النظر في الإطار التشغيلي، ومواءمته مع مقاصد الشريعة، حيث تُؤخذ البيئة والمجتمع في الاعتبار في جميع جوانب التمويل.

وتحقيقًا لهذه الغاية، يعرض هذا التقرير العمل التأسيسي لمفهوم الطيّب بوصفه مقصدًا شرعيًا، ويحدّد الركائز الأساسيّة التي يمكن أن يُبنى عليها الإطار، ومن ثمّة أنشطةُ المؤسسات المالية الدولية، وقد بُذلت جهودٌ هائلةٌ للوصول إلى صورةٍ واضحةٍ لمفهوم الطيّب الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة. وقد تم توضيح المقاربة الشاملة لمفهوم الطيّب وقيمه، فضلًا عن موقعه ضمن مبادئ الشريعة والأطر القائمة، وبناءً على ذلك، تمّ تطوير مفهوم الطيّب ووضعه في سياقه المنضبط لصناعة التمويل الإسلامي.

# ٢. لماذا الطيّب؟

تمرّ الصناعة المالية الإسلامية بمنعطفٍ حاسمٍ، ما يوفر لها فرصةً فريدةً للقيادة والتقدّم. فقد بُذلت جهودٌ هائلةٌ لأكثر من نصف قرنٍ لإنشاء تمويلٍ إسلاميّ متوافقٍ مع الشريعة الإسلامية، أي تمويلٍ حلالٍ، ولكنّه قابلٌ للتطبيق اقتصاديًا في نظامٍ عالمي تقليدي، أمّا الآن فقد حان الوقت لنقل الصناعة إلى مستوى أعلى تتمثّل فيه الطيّب بوصفه مقصدًا للتمويل الإسلاميّ. ففي حين أنّ الحلال يمثّل الالتزام بالحد الأدنى من متطلّبات الشريعة الإسلامية، فإنّ الطيّب يضمن الجودة وتمثّله المثل العليا لمقاصد الشريعة، وهذه المقاربة تتّسق والتطور الاستراتيجي للخطاب العالمي الحالي الذي يتمحور حول قيم الاستدامة، وهذا الاتساق الطبيعي مع القيم الإسلامية يمنح التمويل الإسلامي فرصة الريادة من خلال تحقيق إمكاناته الكامنة.

إنّ الهدف من مفهوم الطيب هو تحويل القطاع المالي الإسلامي من نظامٍ تشكّل فيه قيم الاستدامة قيمةً فرعيةً إلى نظامٍ يرتكز بطبيعته على قيم ومبادئ مقاصديّةٍ تتناول جميع مراحل عمليّة صنع القرار، وهذا ينطوي على إعمال المقاصد بوصفها مُحفِّزًا لِمعْيرة التمويل الإسلامي، وتقييم الأثر، وممارسات الاستدامة المعاصرة. ويعالج مفهوم الطيب قضايا الماليّة الإسلاميّة من خلال القضاء على الارتباك الواقع في السوق المالي، وضمان أصالته، وانضواء الصناعة ضمن المقاصد الشرعيّة ودعم الالتزام بالقيم الإسلاميّة، ومن ثمّ، فإنّه يعزّز مساهمة التمويل الإسلامي في الاستدامة والتنمية المجتمعية على مستوى العالم.

ويتميّز مفهوم الطيّب عن الأطر الأخرى القائمة بأنّه:

١. **مفهومٌ موحّدٌ يروم المواءمة والتكامل بين الأُطُر القائمة:** يوحّد مفهوم الطيّب الجهود الأخيرة في التمويل الإسلامي التي تهدف إلى تسهيل توسّع الصناعة وزيادة حصّتها في السوق العالمية. ويشكّل إطار عمل الوساطة القائمة على القيم VBI من قبل البنك المركزي الماليزي، وبعدها إطار الوساطة القائمة على القيم في التكافل VBIT لجمعية التكافل الماليزية (MTA) نقطة تحوّل، إذ أكّد الإطاران على تطبيق مقاصد الشريعة في التمويل الإسلامي، ويتّسق الإطار، كما أبرزه البنك المركزي الماليزي، مع مقاصد الشريعة الإسلامية المتمثّلة في تعزيز تداول "الثروة". وبالمثل، قدمت هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) مؤخّرًا "دليل مقاصد الشريعة الإسلامية لسوق رأس المال الإسلامي (ICM)" ليكون بمثابة حلٍّ لمختلف التحدّيات والاستفادة من الفُرص المتاحة ورسم المرحلة التالية من تطوير سوق رأس المال الإسلامي.
٢. **مفهومٌ قابلٌ للتطبيق عالميًا:** لقد ركّزت معظم جهود التمويل الإسلامي المستدام في المقام الأوّل على السياقات المؤسّسية أو الوطنية، في حين أن مفهوم الطيّب المتجذّر في الشريعة، يوفّر أساسًا عالميًا يتناول واقع جميع المؤسسات المالية الإسلامية في جميع الولايات القضائية والأُطُر الوطنية، فهو يزوّد المؤسسات المالية الإسلامية بمفهومٍ تشغيلي سهل التطبيق، ويقدّم إرشاداتٍ للجهات الرقابية لصياغة سياسات صناعة التمويل الإسلامي.
٣. **مفهومٌ كليٌّ متجذّرٌ في الشريعة:** سيوفر مفهوم الطيّب فهمًا موحّدًا لجوهر الشريعة وتطبيقها في جميع قطاعات السوق، بما في ذلك البنوك الإسلامية وأسواق رأس المال والتكافل والتكنولوجيا المالية، فهو يُقَدّم كبديلٍ يتخلّل كلّ مجالات المالية الإسلامية بدلًا من تقديمه بوصفه وظيفةً جانبيةً، وبذلك سيعزّز الانسجام والتطوّر الجماعي في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.

وقد تمّ بناء كلّ جانبٍ من جوانب مفهوم الطيّب لضمان استيعاب جوهر الشريعة الإسلامية، والاستفادة منها لإطلاق العنان للإمكانات الهائلة الكامنة في التمويل الإسلامي. وستركّز الأقسام القادمة على مفهوم "الطيّب" في المصادر الإسلامية الأساسيّة والتبعيّة للتحقّق من أنّ تعريفاته تتجاوز الجوانب اللغوية الظاهرة ليكون بمثابة مبدأٍ أساسي يرسّخ القيم والمعتقدات والسلوك الإسلامي. كما سنستكشف في الأقسام القادمة أيضًا كيف يتّسق مفهوم الطيّب مع مقاصد الشريعة العليا ويندرج ضمنها. علاوةً على ذلك، سندرس علاقتها بمقاصد التشريع كما سطّرها الأصوليون، من أجل ترسيخ القيم الأساسية للطيّب واستكشاف دوره في السياقات المحليّة والعالميّة. وإنّ هدفنا في نهاية المطاف هو الكشف عن القيم الأساسية والمبادئ الكليّة للطيّب في التمويل الإسلامي كما هو موضّح في المصادر الأساسيّة والتبعيّة، ممّا يساعد في التحقّق من أهميّة الطيّب بوصفه مفهومًا يروم المواءمة والتكامل بين الأُطُر القائمة.

# ٣. الطيّب مقابل الحلال

ثمّة رأيان فقهيان لمصطلحي "الطيّب" و"الحلال":

**الرأي الأول**، وردت به بعض نصوص السلف، وتقدّمه من الأئمة الإمام مالك بن أنس، وأيّده بعض العلماء، وهذا الرأي يذهب إلى أنّ "الطيّب" مرادفٌ للحلال، فالطيّب صفةٌ من صفات ما هو حلال، ومن ثَمّ، فإنّ كلَ حلالٍ طيّبٌ وكلَ طيّبٍ حلالٌ. قال الماتريدي (ت. ٣٣٣ هـ) في عرض هذا الرأي: وقوله — عَزَّ وَجَلَّ —: (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الأنفال، ٨: ٦٩) قَالَ بَعْضُهُمْ: قوله: (حَلَالًا طَيِّبًا) واحدٌ، كلُّ حلالٍ طيّبٌ، وكلُّ حرامٍ خبيثٌ، وإنّما يطيب إذا حلَّ، ويخبُث إذا حَرُم (الماتريدي، تأويلات أهل السنة ٥/٢٦٣).

**الرأي الثاني**، وردت به بعض نصوص السلف، وتقدّمه من الأئمة الإمام الشافعي، وتبنّاه كثيرٌ من العلماء لاسيّما المعاصرون منهم، فيرى أنّ "الحلال" و"الطيّب" ليسا مترادفين. وبناءً على هذا الرأي، فثمّة اختلافٌ بين المصطلحين، ويؤكّد هذا الرأي أن الطيّب يُستعمل بشكلٍ أكثر تحديدًا للإشارة إلى العمل الذي ليس في مرتبة الحلال فقط، وإنما أعلى درجةً من الحلال، وهو ما نصّ عليه الماتريدي في قوله: "ولكن يحتمل قوله: (حَلَالًا) بالشرع، (طَيِّبًا) في الطبع، وكذلك الحرام هو حرامٌ بالشرع، وخبيثٌ بالطبع، وإنّما يتكلّم بالحلّ والحرمة من جهة الشرع، والطيّب والخبيث بالطبع. والطيّب: هو الذي يُتلذّذ به ولا تَبِعَةَ فيه؛ لأنّ خوف التَّبِعَةِ يُنغِّص عليه ويذهب بطيبه ولذّته" (الماتريدي، تأويلات أهل السنة ٥/٢٦٣)، وقول الراغب الأصفهاني في تعريفه للطيّب أنّه: "**ما كان متناولًا من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز من المكان الذي يجوز فإنّه متى كان كذلك كان طيّبًا عاجلًا وآجلًا لا يُستوخم، وإلّا فإنّه وإن كان طيّبًا عاجلًا لم يطب آجلًا**" (الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ٢٧٣).

بعد فحصٍ شاملٍ للنصوص القرآنية والسنة والتفسيرات العلميّة، توصّل فريق البحث إلى أنّ ثَمَّةَ فرقًا واضحًا بين الحلال والطيّب. بحيث إنّ الطيّب مستوى أعلى من الحلال، إذ يُصنّف كل طيّبٍ على أنّه حلالٌ، ولكن ليس كلّ حلالٍ طيّبًا. وهذا ما سيتم تناوله تفصيلًا في الفصل التالي.

الشكل ١: الحلال مقابل الطيّب

**١. الطيّب مرادف للحلال**

**٢. الطيّب درجة أعلى من الحلال**

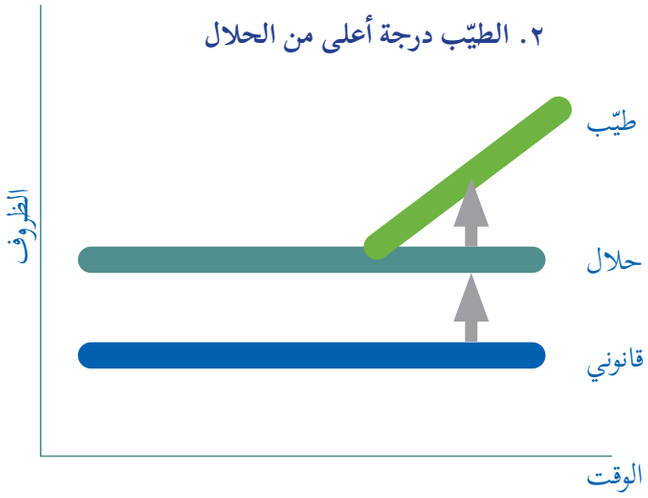

# ٤. مفهوم الطيّب في مصادر التشريع الأصليّة والتبعيّة

إن مفهوم الطيّب ورد في العديد من موضوعات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة، وهذا يشمل موضوعات القيم والمعتقدات، والطعام الصحي، وخيار المال. وفيما يتعلّق بالموضوعات المتعلّقة بالتمويل، فإنّ الطيّب يقع في درجةٍ أعلى من مجرّد المعاملة الحلال، موقعًا يجعل السعي وراء الخير وإتقان المعاملة واعتبار المآل والأثر فيها الهدف الأسمى، وينعكس المفهوم أيضًا في المصادر التبعيّة مثل المصلحة المرسلة والاستحسان وسد الذرائع والاجتهاد في صياغة الآراء الفقهية. وفيما يلي تفصيلٌ لأبعاد الطيّب هذه في المصادر الشرعيّة الرئيسية والتبعية.

## مفهوم الطيّب في الكتاب والسنة

### ١. الطيّب والقيم والمعتقدات

يتجاوز مصطلح الطيّب في الشريعة الإسلامية معانيه الحرفية للطهارة والنقاء ليمثّل مبدأً عميقًا يرسّخ القيم والمعتقدات الإسلامية. وتضع الشريعة الطيّب بوصلةً أخلاقيّةً توجّه أفعال المؤمن ونواياه، وتوائمها مع الإرادة الإلهية. والقرآن الكريم يؤكّد مرارًا وتكرارًا على التمييز بين الطيّب ونقيضه في سياقاتٍ مختلفةٍ، مما يضفي على المصطلح أهميةً روحيةً يتردّد صداها مع سعي المؤمن للتميّز الأخلاقي.

يؤكد القرآن الكريم على الرحلة التحويلية للإيمان، إذ يميّز الله سبحانه وتعالى الطيّب عن الخبيث. يقول الله تعالى: "مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ" (آل عمران، ٣: ١٧٩).

تلخّص هذه الآية جوهر الحكمة الإلهية التي تفصل المعتقدات النقيّة عن المعتقدات الفاسدة، وهو ما يعني أنّ مسار الطيّب ليس مجرّد حالة ثابتة بل حركة حيوية نحو الارتقاء الروحي، وإنّ عملية التطهير هي تدخّلٌ إلهي ينخل النفس البشرية، ويعيد التأكيد على القيم والمعتقدات التي تتّسق ومفهوم الصلاح.

وبالتوسع في الاستخدام المجازي للطيب، يرسم القرآن الكريم موازاةً بين خصوبة الأرض وخصوبة قلب الإنسان. وكما أنّ الأرض الخصبة تُنتج بوفرةٍ بمشيئة ربها، فإنّ القلب المشبع بقيم الطيّب ينتج حصادًا غنيًا من الأعمال الفاضلة والإحسان. يقول الله تعالى: "وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ" (الأعراف، ٧: ٥٨).

تشير هذه الآية بطريقةٍ لطيفةٍ إلى أنّ حالة البيئة الخارجيّة للناس هي انعكاسٌ لحالتهم الروحية الداخلية. إن الامتنان لخيرات الله هو علامةٌ على قيم المعتقدات الموجهة نحو الطيّب، والذي يتجلى في موقفٍ مثمرٍ واستباقي تجاه تجارب الحياة وأعمال البر فيها.

## ٢. الطيّب وحسن الكلام وحسن التواصل

يتحدّث القرآن الكريم عن أنَّ المؤمنين يهتدون إلى طيّب الكلام. يقول الله تعالى: "وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ". (الحج، ٢٢: ٤٢).

تؤكّد هذه الآية على أنّ الكلام الطيّب لا يتعلق بالبلاغة فحسب، بل أيضًا بالصلاح الجوهري وصدق ما يُقال، لذلك يتميّز خطاب الطيّب بنقاوته وخلوّه من الباطل والافتراء والخُبث، وتقريب قائله من الرسالة الإلهية.

كما يشير القرآن إلى أنّ الله يصعد إليه الكَلِمُ الطيّب، قال الله تعالى:

"مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ". (فاطر، ٥٣: ٠١).

تشير الآية إلى الارتفاع الروحي الذي يمكن أن يحقّقه الكلام الطيّب، فالكلمات المنطوقة التي تروم الحقيقة والتلطّف مع الخلق تصل إلى الله، مما يدلّ على قيمتها وتأثيرها المتأصّلَين، كما تُصدر الآية تحذيرًا شديدًا من التآمر على الشر، المُؤذن ببوار الدنيا والآخرة. وهذا التركيز على الكلام الطيّب توجيهٌ رباني للجميع للالتزام به في جميع أشكال الاتصال، سواءً تعلّق الأمر بالكلمة المنطوقة أو النص المكتوب أو الاتصال الرقمي.

## ٣. الطيّب والطعام المستلذُّ

يربط القرآن الكريم الطيّب بالطعام المُستلذّ، يقول الله تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ" (البقرة، ٢: ٨٦١).

يقدّم القرآن الكريم في هذه الآية إرشاداتٍ خالدةً للبشرية جمعاء، إذ يوسّع مفهوم الطيّب ليتناول أكل كل ما أنتجته الأرض، ليشمل جميع جوانب خطوات الحصول على هذا الطعام من غرسٍ وزرعٍ وسقيٍ ورعايةٍ، واستهلاكٍ، ويشير مصطلح الطيّب هنا إلى نهجٍ شاملٍ للطعام يتضمّن الزراعة الأخلاقية والمعاملة الإنسانية للحيوانات وتجنّب الموادّ الضارّة، مما هو مسطّر كذلك في جملةٍ من الأحاديث النبوية المؤكّدة على هذا المنحى، كما تحذّر الآية من اتباع خطوات الشيطان، وربط الاستهلاك غير الطيّب بالتجاوز والانحطاط الأخلاقي.

## ٤. الطيّب وخيار الأموال

يرتبط المفهوم الإسلامي للثروة ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الطيّب، فهو يشير إلى ما هو طاهرٌ وجيّدٌ ومفيدٌ. ويمتدّ هذا المبدأ إلى كلّ جانبٍ من جوانب حياة المسلم، بما في ذلك معاملاته المالية وطبيعة المال الذي يملكه، لأنّ الثروة في الإسلام ليست مجرّد وسيلةٍ للإثراء الشخصي، إنها هي أمانةٌ من الله، فلا تتحدّد قيمتها بكثرتها فحسب، بل أيضًا بجودتها والوسائل المستعملة في الحصول عليها وتوظيفها. فالطيّب في المفهوم القرآني يركّز على مصادر كسب الثروة وإنفاقها أكثر من المفاهيم الأخرى. وقد أخرج ابن سَعد عن عمر بن عبد العزيز، أنه قال يومًا: "إني أكلت حمّصًا وعدسًا فنفخني. فقال له بعض القوم: يا أمير المؤمنين إن الله يقول في كتابه { كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ } فقال عمر، هيهات؛ ذهبت به إلى غير مذهبه، إنما يريد به طيّب الكسب ولا يريد به طيّب الطعام".(السيوطي: ٨٦١/١) وقد قال ابن عباس في تفسير لقوله تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ..." قال:"أمرهم الله - تعالى- بالإنفاق من أطيب المال وأجوده وأنفسه، ونهاهم عن التصدّق برذالة المال ودنيئة وخبيثة، فإنّ الله طيّبٌ لا يقبل إلّا طيّبًا". (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٨٢٤/١)

والقرآن الكريم يضفي حكمةً عميقةً على الاكتساب الأخلاقي للثروة واستخدامها من خلال مفهوم الطيّب. فالآية تؤكّد على أهميّة طيّب الثروة في بعدين رئيسين: البعد الأول يتناول شرعيّة كسبها، والبعد الثاني يتناول طيّب القصد في استخدامها. الأموال الطيّبة هي تلك التي يتمّ كسبها دون خداعٍ أو غشٍ أو تلاعبٍ أو استغلالٍ، والأموال التي تتم إدارتها بنزاهةٍ، إنّه المال الذي يلتزم مبادئ العدالة والإنصاف، لاسيما تجاه المستضعفين، مثل الأيتام المذكورين في قوله تعالى: "وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا". (النساء، ٤: ٢).

ويتوسّع القرآن في مفهوم المال الطيّب ليتناول جوانب إنفاقه، لاسيما في سياق العطاء الخيري، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ". (البقرة، ٢: ٧٦٢).

فالآية تحفّز المؤمنين على الإنفاق بأفضل ما كسبوه ومما أخرج الله لهم من الأرض، وهو ما يحثّ على اعتبار جودة ما يُعطى عن طيْب نفسٍ، ممّا يشير إلى أنّ فعل العطاء ليس مجرّد نقلٍ للثروة، بل بيانٌ أخلاقي أيضًا. فالمال الطيّب هو ما يعطيه المرء عن طيْب نفسٍ، ومن أفضل الكسب.

وإنّ سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تعزّز هذا المنظور القرآني الواسع لمفهوم الطيّب، فقد سُئل النبي صلى الله عليه وسلم: "أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ." (رواهُ البزَّارُ، وصحَّحه الحاكم). فالحديث يلخّص البعد الاجتماعي والاقتصادي القيمي لمفهوم الطيّب الذي لا تشوب الممارساتُ الاحتياليةُ في تداول الثروة.

## ٥. الطيّب ومبدأ التراضي

تؤكّد الشريعة على أهميّة مراعاة التراضي في العلاقة التعاقديّة، وتنهى عن الضغط على طرفٍ واحدٍ لقبول شروطٍ وأحكامٍ غير عادلةٍ، وتعتبره منافيًا لمفهوم الطيّب.

فالآية من سورة النساء تؤكّد على أهميّة الرضا، قال تعالى: "وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا". (النساء، ٤: ٤). فكلمة "طبن" تؤكّد على أهميّة "الرضا"، والتي تُعرَّف بأنّها النية الموجّهة نحو إنشاء التزامٍ، دون أن يشوبها إكراهٌ أو ضغطٌ، الأمر الذي جعل بعض العلماء يعتبرون أن العقود التي تفتقر إلى مثل هذه الموافقة الطوعيّة باطلةٌ، ويخدم هذا الرأيَ رأيُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه والقاضي التابعي شرُيح، بأنّه إذا تنازلت المرأة عن كلّ مهرها أو جزء منه لصالح زوجها، ثمّ طالبت باستعادته لاحقًا، فإنّه ملزمٌ بالدفع. فقد روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنّه كتب إلى قضاته. أنّ النساء يعطينَ رغبةً ورهبةً. فأيّما امرأة أعطت ثم أرادت أن ترجع فذلك لها" (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢١/١). وعن الشعبي: أنّ امرأةً جاءت مع زوجها إلى شريح القاضي في عطيّةٍ أعطتها إياه، وهي تطلب الرجوع، فقال شريح: رُدّ عليها عطيتها. فقال الرجل: أليس قد قال الله – تعالى -: "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ؟" فقال شريح: "لو طابت نفسها لما رجعت فيه" (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢١/١). ولهذا نصّت جلّ القوانين المدنية على أنّ من مفسدات الرضا الغلط والتدليس والإكـراه، والغبن أو الاستغلال (الرازي، مفاتيح الغيب، ٤٩٤/٩).

## ٦. الطيّب ومبدأ الإنصاف

الإنصاف والعدالة، يُستخدمان في كثيرٍ من الأحيان على أنّهما مترادفان، غير أنّهما في الواقع مفهومان منفصلان ومتمايزان، فكلمة "إنصاف" مشتقةٌ من كلمة "نصف"، والتي تعني إعطاء النصف وأخذ النصف، لتعكس نوعًا من أنواع العدالة. ويُعرّف الإنصاف في معاجم اللغة بأنّه: "أن تُعطِيَه من نفسِكَ النِّصْف، أي تُعطي من نَفْسِك ما يَسْتَحِقُّ من الحَقِّ كما تأخُذُه". (الخليل، العين، ٣٣١/٧). وقد ذكر العلماء في موضوع الإنصاف أنّ اتخاذ القرارات بناءً على المعايير والقوانين الخارجية بين الأطراف المتنازعة يمثل عدالةً، بينما توصف القرارات التي يتّخذها الفرد تجاه الآخرين دون إشراك أطرافٍ متعددةٍ على أنها إنصافٌ، وهو ما يعني أنّ الإنصاف يُستعمل مغايرًا للعدالة عندما يتعامل الفرد مع أفرادٍ أو مؤسساتٍ أو جماعاتٍ يمتلكون قوّةً وسلطةً أقلّ من سلطة المتعامل، فعادةً ما يستخدم في التعامل معهم في إطار التعاقد وتسطير الشروط مصطلح الإنصاف، الأمر الذي يتطلّب إحساسًا بالوعي الذاتي والمساءلة لمعاملتهم بإنصافٍ. وتدعم هذا التمييز بعض الكتابات الغربيّة المعاصرة التي تشدّد على أنّ "العدالة تُستخدم عادةً للإشارة إلى معيار الصواب، أما الإنصاف فكثيرًا ما يُستخدم فيما يتعلق بالقدرة على الحكم دون الرجوع إلى مشاعر المرء أو مصالحه؛ كما يُستخدم للإشارة إلى القدرة على إصدار أحكامٍ ليست عامةً بشكلٍ مفرطٍ، ولكنّها ملموسةٌ ومحدّدةٌ لقضيّةٍ معينةٍ". (مانويل فيلاسكيز وآخرون، ٢٠١٤).

والقرآن مثلًا يُردف الأمر بالعدل الأمر بالإحسان في جميع المعاملات لتجاوز التعامل الحَرفِي للشروط والنصوص القانونية إلى إعمالها بروح الإحسان. ويؤكد القرآن على هذا المعنى في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ". (البقرة، ٢: ٢٦٧). فمن باب الإنصاف ألا تعطي ما يستنكف المعطي عن أخذه ويغمض فيه.

والآيات الثلاث الأولى من سورة المطففين تذمّ غير المنصفين في تعاملهم مع الآخرين عندما تكون عندهم سلطة وضع الشروط أو تنفيذ العقود. يقول الله تعالى: "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ، لِيَوْمٍ عَظِيمٍ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" (المطففين، ٣٨: ١-٤). تنصُّ هذه الآيات على الطبيعة الجوهرية للعلاقات التعاقدية، التي يجب أن تقوم على الإنصاف عندما تكون لدى الشخص سلطة الوزن والتعاقد وتسطير الشروط. وتؤكّد السُّنة النبوية المطهرة هذا المبدأ العظيم في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبّ لنفسه". (البخاري، ١٠٠٢: ٢١/١).

## ٧. الطيّب والطهارة البدنية

لا يقتصر مفهوم الطيّب في الفقه الإسلامي على المجالات الأخلاقية أو الروحيّة؛ بل يشمل أيضًا الجوانب المادية للنقاء والنظافة، والتي تُعتبر جوهريةً لممارسة الشعائر التعبديّة. فالطيّب يعكس النقاء الداخلي للفرد، فهو يعكس نقاء الروح والجسد.

والقرآن الكريم عند تناوله لعبادة أساسية من العبادة الإسلامية، ألا وهي الصلاة اشترط لها طهارةً بدنيةً لأدائها. قال الله تعالى: "فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا". (النساء، ٤: ٣٤).

تضع الآية بديلًا للوضوء عندما لا يتوفر الماء، وهو التيمّم من الصعيد الطيّب الطاهر، وهذه الآية وإن دلّت على مرونة الشريعة وسهولتها، إذ يتيمم المرء إن لم يجد ماءً، غير أن فحواها، أنّ النظافة مبدأٌ قيمي، يجب أن يكون حاضرًا في جميع جوانب حياة الإنسان، وأنّ البحث عن النقاء هو عنصرٌ أساسي في حياة المسلم، حتى عندما لا تتوفّر الوسائل الأساسيّة.

إنّ تطبيق الصعيد الطيّب بوصفه وسيلة للتطهير هو دليلٌ عميقٌ على تداخل العلاقة بين الإنسان والطبيعة في الإسلام. فالإسلام يعترف بالنقاء المتأصّل الموجود في الأرض، فهي مادة خلقها الله ليستخدمها الإنسان للحفاظ على النظافة البدنية. وهو تذكيرٌ بأنّ النظافة ليست حكرًا على الأثرياء أو أولئك الذين لديهم موارد وفيرةٌ، وإنما هو جانبٌ أساسي من جوانب الكرامة الإنسانية يمكن للجميع الوصول إليه، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي.

## مفهوم الطيّب في مصادر التشريع التبعية

### ١. الطيّب والمصلحة المرسلة

المراد بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق، والمصلحة المرسلة هي "كلُّ منفعةٍ ملائمةٍ لمقصد الشارع وما تفرّع عنه من قواعد كليةٍ، ولم يشهد لها نصّ خاصٌ بالاعتبار أو الإلغاء". وإن مراعاة المصلحة العامة يكون في صياغة الأحكام الشرعية والقرارات الأخلاقية عند عدم ورود نصٍ شرعي مباشرٍ في المسألة، ويقرُّ هذا المفهوم بأنّ الأحكام والقرارات الشرعية يجب أن تخدم الصالح العام وتعزّز مبدأ الرفاهية والعدالة والمصلحة العامة، وهو ما ينسجم ومفهوم الطيّب الذي يتناول الطهارة والخير، فهو ينسجم جوهريًا مع مبدأ المصلحة المرسلة التي تؤيّد الإجراءات والسياسات التي ترتقي بمستوى الحياة والرفاه الروحي للأفراد والمجتمعات. فقوانين الحفاظ على البيئة مثلًا يمكن النظر إليها على أنّها تطبيق للمصلحة المنسجمة مع مفهوم الطيّب، كون هذه القوانين تحمي الموارد الطبيعية وتضمن بيئةً نظيفةً، ومن ثم تحافظ على طهارة الأرض لصالح الجميع. فمن خلال دعم مفهوم الطيّب في مثل هذا السياق، فإنّ هذه القوانين لا تحمي الصحة الجسدية للمجتمع فحسب، بل تحمي أيضًا صحته الروحية، وهذا مما يعكس الترابط العميق بين رعاية البيئة والحياة الأخلاقية في الإسلام. فمن خلال المصلحة المرسلة، يرتقي مفهوم الطيّب من الممارسة الفردية إلى روحٍ تسري في المجتمع ككل، وهو ما يعزّز نهجًا شاملًا للرفاهية العامة.

### ٢. الطيّب والاستحسان

قال ابن رشدٍ في حقيقة الاستحسان: "الاستحسان الذي يكثُر استعماله حتى يكون أغلب من القياس هو أن يكون طرد القياس يؤدّي إلى غلوٍ في الحكم فيختصّ به ذلك الموضع"، وقال أيضًا: "ومعنى الاستحسان في أكثر الأحوال هو الالتفات إلى المصلحة والعدل"، وبنفس المعنى عرّفه القاضي ابن العربي المالكي فقال: "الاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين ... نكتته أنّ العموم إذا استمر والقياس إذا اطرد فإنّ مالكًا وأبا حنيفة يريان تخصيص العموم بأيّ دليلٍ كان من ظاهر أو معنى، ويَستحسن مالك أن يخص بالمصلحة، ويَستحسن أبو حنيفة تخصيص القياس ببعض العلّة،.." وقال عنه في موضعٍ آخر بأنّه: "إيثار ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخّص لمعارضة ما يعارض به في بعض مقتضياته"، فالاستحسان في المنظور التشريعي المعاصر ينطوي على إعطاء الأولوية للنتائج الأكثر عدلًا وفائدةً في الحالات التي قد يؤدّي فيها التطبيق الصارم للقانون إلى المشقّة أو الإجحاف. ويضطلع هذا المفهوم بدورٍ حيوي في ضمان بقاء الشريعة الإسلامية قابلةً للإعمال وذات صلةٍ بالظروف المتغيّرة.

وإن مفهوم الطيّب، الذي يشمل الطهارة والكمال وتعظيم الخير، يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في ضبط الاختيارات الفقهية في إطار مصدر الاستحسان، فالطيّب يمثّل قيمةً إسلاميةً أساسيةً تسعى إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهيّة الروحيّة. وغالبًا ما ينظر الفقهاء في إعمال مبدأ الاستحسان فيما هو طيّب، ويسعون إلى تحقيق نتائج تنسجم وروح الشريعة الإسلامية التي تروم تعزيز الرفاه المجتمعي العام والنزاهة الأخلاقية.

ففي التشريعات البيئية، حيث قد لا يُعالج الالتزام الصارم بالأحكام القانونية التقليدية التحديات البيئية المعاصرة، فإنّ إعمال الاستحسان يسمح بدمج مفهوم الطيّب من خلال النظر في التأثير الأوسع على صحة المجتمع والحفاظ على الموارد الطبيعية. وبالمثل، في المسائل المالية، يمكن أن يوجّه الاستحسان تكييف المبادئ المصرفية الإسلامية في السياقات الحديثة، وضمان بقاء المعاملات طيّبة من خلال تجنّب الاستغلال وتعزيز الممارسات المالية العادلة.

## ٣. الطيّب وسدُّ الذرائع

سدُّ الذرائع مفهومٌ محوريّ في أصول الفقه الإسلامي، فهو يروم منع الضرر من خلال حظر التصرفات التي ظاهرها حلالٌ غير أنّها يمكن أن تؤدّي إلى نتائج غير مرغوبٍ فيها أو خاطئةٍ. وهذا المبدأ يعتمد نهجًا وقائيًا، يعالج الأسباب الجذرية التي قد تؤدّي إلى تجاوزاتٍ أخلاقيةٍ. إنّه موقفٌ استباقيّ في الشريعة الإسلامية يهدف إلى حماية سلامة المجتمع ورفاهيته من خلال الحدّ من السبل التي تؤدّي إلى الضرر.

ويتقاطع مفهوم الطيّب الذي يجسّد الطهارة والكمال والخير بشكلٍ كبيرٍ مع مبدأ سدّ الذرائع، لأنّه لا يتعلّق بالطهارة الشخصية والسلوك الأخلاقي فحسب، بل يمتدّ أيضًا إلى خَلقِ بيئةٍ تغذّي هذه القيم وتحافظ عليها. من خلال تطبيق الطيّب في إطار مبدأ سدّ الذرائع، فإنّ الشريعة الإسلامية تضع حدودًا وقائيةً لضمان استمرارية الرفاه المجتمعي والأخلاقي، مما يضمن ألّا تؤدّي الإجراءات والسياسات المسطّرة — عن غير قصدٍ — إلى عواقب ضارّة كما صرّح العلماء عند تناولهم لتعريف الطيّب بمفهومه المقاصدي.

والتشريعات البيئية من الأمثلة ذات الصلة بموضوع سدّ الذرائع، إذ تستند اللوائح التي تحظر الأنشطة الملوثة للبيئة إلى مبدأ سدّ الذرائع، فتمنع هذه القوانين التدهور البيئي، وهو مفهوم ينسجم ومفهوم الطيّب من خلال ضمان بيئةٍ نظيفةٍ وصحيّةٍ، ومن ثمّ حماية الصحّة البدنية والمعنوية للمجتمع.

إنّ التآزر بين مفهوم الطيّب وسدّ الذرائع في الشريعة الإسلامية يسلّط الضوء على نهجٍ شاملٍ ووقائي للحفاظ على رفاهية المجتمع والسلامة الأخلاقية. ويُظهر هذه التداخل بين المفهومين عمقَ الشريعة الإسلامية وبصيرتها في تعزيز مجتمعٍ ليس فقط سليمًا من الناحية الأخلاقية، ولكن أيضًا مرنًا في منعه لمصادر الضرر المحتملة.

وخلاصة للمعاني المختلفة لمفهوم الطيّب في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة والمصادر الثانوية، فإنّ هذا المفهوم يمتدّ إلى ما هو أبعد من تعريفاته الحرفية للخير والطهارة الظاهرة إلى اعتباره مبدًا أساسيًا يرسّخ القيم والمعتقدات والأخلاق الإسلامية، فهو يعمل بوصفه بوصلة أخلاقية توجّه النوايا والأفعال، لتنسجم والإرادة الإلهيّة. والمفهوم يشير في مجال التمويل الإسلامي إلى مستوى أعلى من الحلال، فهو يضع في الاعتبار مصدر كسب المال من خلال عقودٍ عادلةٍ ومنصفةٍ تلتزم الممارسات العادلة المشروعة؛ معاملات لا تنتهك حقوق الآخرين، ولا تؤدّي إلى عواقب سلبيةٍ حاضرًا أو مستقبلًا. علاوةً على ذلك، تستبعد معاملات الطيّب أيّ تورّط في أساليب مشبوهةٍ أو اعتبار مزايا شخصية أو تنظيميّة مفرطة تؤدّي إلى عواقب سلبيةٍ. وعليه، فإنّه يتقرّر أنّه كلّ طيّبٍ حلالٌ، وليس كلّ حلالٍ طيّبًا.

# ٥. موقع الطيّب ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية

الشكل ٢: موقع الطيّب ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية

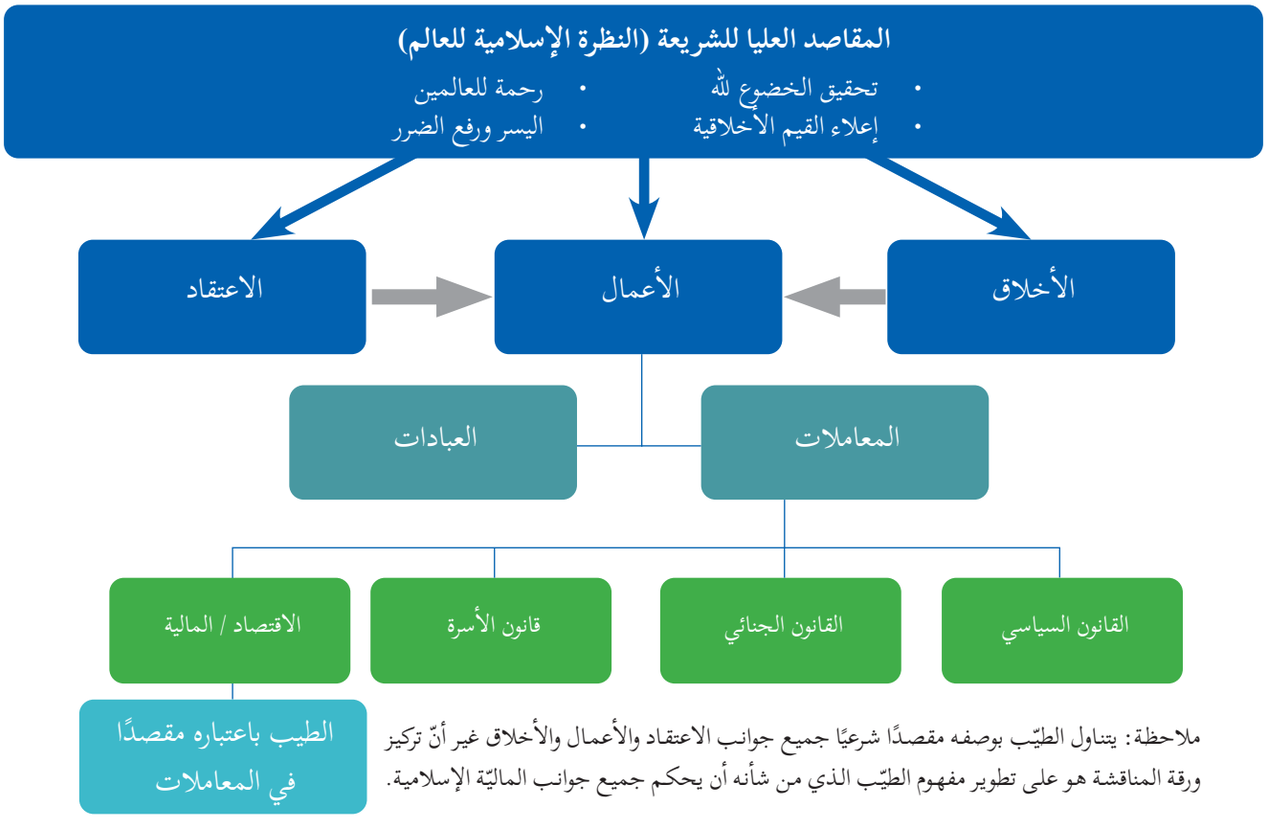


ملاحظة: يتناول الطيّب بوصفه مقصدًا شرعيًا جميع جوانب الاعتقاد والأعمال والأخلاق غير أنّ تركيز ورقة المناقشة هو على تطوير مفهوم الطيّب الذي من شأنه أن يحكم جميع جوانب الماليّة الإسلامية.

## ٥.١ موقع الطيّب ضمن المقاصد العليا للشريعة الإسلامية

سبق وبينا أنّ نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة وكذا المصادر التبعيّة من مصالح مرسلةٍ واستحسان وسدّ للذرائع بيَّنت أنّ الطيّب بوصفه قيمةً تتقاطع مع جميع جوانب الاعتقاد والعمل والأخلاق. غير أنّ تركيز هذا البحث هو على تناول مفهوم الطيّب الذي يروم ضبط جميع جوانب المعاملات المالية الإسلامية.

إن مفهوم الطيب متجذّر في مبادئ الشريعة، فهو يجد أساسه في المقاصد العليا للشريعة الإسلامية التي تؤسّس إلى ما سطّره الله لعباده من أحكامٍ عقديةٍ وعمليةٍ وأخلاقيةٍ. وتُعرف عند العلماء المعاصرين بأنّها النظرة الإسلامية للعالم (Islamic worldview) التي تشكّل فهمنا للكون والإنسانية وعلاقتنا بخالقهما وهو الله.

في سعينا إلى إدراجنا الطيّب ضمن مقاصد الشريعة، استندنا إلى تشديد علماء الشريعة على أهميّة الاسترشاد بالمقاصد العليا للشريعة التي تعمل بوصفها إطارًا معرفيًا عقائديًا يوجّه أعمالنا بما فيها المعاملات المالية التي يتعدّى تأثيرها إلى الأطراف الأخرى. ويعدّ الإمام الشاطبي من أوائل العلماء الذين أكّدوا على البعد المعرفي العقدي للمقاصد الشرعيّة، إذ بيّن أنّ "المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلّف عن داعية هواه حتى يكون عبدًا لله اختيارًا كما هو عبد لله اضطرارًا" (الشاطبي، الموافقات، ٢/١٢٠).

فهذا التعريف يضع المقصد العالي الأوّل للشريعة الإسلامية، وهو الخضوع الكامل المتبصّر لإرادة الله. ويتجلّى هذا الهدف الأسمى في الدعوة الإلهية التي وجهها الله إلى رسوله ليعلن خضوعه الكامل لمشيئة الله بقوله: "قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ". (الأنعام، ٦: ١٦٢-١٦٣). ويؤكّد هذا التقرير نصٌ قرآني آخر يذكّر المؤمنين أنّه لا مجال للاختيار الشخصي عند ورود أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا". (الأحزاب، ٣٣: ٣٦). فهو خضوعٌ تامٌ لله وتسليمٌ شاملٌ لإرادته، وهذا الخضوع والتسليم مقصدٌ أعلى، غير أن اعتناق هذا المقصد التزامٌ واعٍ ناتجٌ عن اعتقادٍ عقلاني بأنّ هذه الشريعة المنزّلة والنبي المرسل رحمةٌ للبشرية: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ". (الأنبياء، ٢١: ١٠٧).

ويوضّح ابن القيم هذا المقصد العالي للشريعة بقوله: "الشريعة عدلٌ كلّها، ورحمةٌ كلّها، ومصالح كلّها، وحكمةٌ كلّها، فكلّ مسألةٍ خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدِّها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل" (ابن قيم، إعلام الموقعين، ٣٣٧/٤). ومن ناحيةٍ أخرى، عرّف ابن عاشور المقاصد بمعناها الشامل بقوله:"المعاني الملحوظة للشّارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، فيدخل في هذا أوصاف الشّريعة وغاياتها العامّة، والمعاني التي لا يخلو التّشريع عن ملاحظتها" (ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢١/٢). ووسع علال الفاسي هذا المعنى بقوله: "المقصد العام للشريعة الإسلامية هو: عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كُلّفُوا به من عدلٍ واستقامةٍ، ومن صلاحٍ في العقل وفي العمل، وإصلاحٍ في الأرض، واستنباطٍ لخيراتها، وتدبيرٍ لمنافع الجميع".

المقصد العالي الثاني الذي أبرزه الأصوليون هو اليسر ورفع الحرج، وهذا المقصد العالي متأصلٌ بعمقٍ في نسيج الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تعزيز بيئةٍ يتمّ فيها تخفيف المصاعب وإزالة الصعوبات، بهدف تحسين الأفراد والمجتمع بشكلٍ عام. قال الله تعالى في سورة البقرة: "يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ..." (البقرة، ٢: ١٨٥)، وقال في سورة الحج: "وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ". (الحج، ٢٢: ٧٨). إنّ مقصد اليسر ورفعَ الحرج يلخّص مبدًا عميقًا وشاملًا يشكّل روح الشريعة الإسلامية، إنّه بمثابة بوصلةٍ أخلاقيةٍ توجّه المسلمين نحو الإجراءات التي تسهم في تيسير الصالح العام، وتعزّز الانسجام، وترتقي بالمجتمع، وتضع عنهم كل إصرٍ وحرجٍ في حياتهم.

وعند تسطير العلماء لمقصد اليسر ورفع الحرج بيّنوا أنّ هذا المقصد يتفق ومقصد الفطرة والسماحة التي ذكرها العلماء. وقد وضّح القرآن الكريم تداخل مقصد اليسر ورفع الحرج، وبين أنّه جزءٌ من مقصد الفطرة والسماحة، كونه المقصد الذي جُعل الغاية من إرسال النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى البشرية، حيث قال الله في سورة الأعراف: "الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطيباتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ".(الأعراف، ٧: ١٥٧) فالآية تؤكّد أنّ النبي محمدًا (صلى الله عليه وسلم) يدعو إلى كلّ ما ينشر الخير وينهى عن كلّ ما هو شرّ، وأنّ القصد من وضع الإصر والأغلال، والتخفيف في التشريعات هو التيسير وإظهار كرم الله تجاه المجتمع، ويقرّر هذا الأمر نبي الرحمة محمدٌ صلى الله عليه وسلم في قوله: "بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ"، ونصيحته لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري حين أرسلهما إلى اليمن: "يسّرا ولا تعسّرا، وبشّرا ولا تنفّرا، وتطاوعا ولا تختلفا"، وشهادة الصحابي أبو برزة الأسلمي لرسول الله حين قال: "لَقَدْ صَحِبْتُ رَسُوْلَ اللهِ- صلى الله عليه وسلم - فَرَأَيْتُ مِنْ يُسْرِهِ"، وقول عائشة: "ما خُيِّرَ رسولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُما أَيْسَرُ من الآخَرِ إلاّ اخْتَار أَيْسَرَهُما مَا لَمْ يُكنْ إِثْمًا فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ".

إنّ هذه المقاصد العليا والتي تسمّى أحيانًا بغايات الشريعة تلخّص المبادئ التوجيهية الرئيسية التي تندرج تحتها المقاصد التشريعية المتناولة للضروريات والحاجيات والتحسينيات. وقد قسّم الفقهاء هذه المقاصد التشريعية بناءً على اعتباراتٍ مختلفةٍ يجمعها مقصد جلب المصلحة ودرأ المفسدة، إذ عدّوا هذا المقصد الجامع المقصدَ الشامل لجميع المقاصد التي يجب أن تتجلّى في تصرّفات الناس.

## ٥.٢ موقع الطيّب ضمن مقاصد التشريع

الشكل ٣: موقع الطيّب ضمن مقاصد التشريع

الشكل ٣: موقع الطيّب ضمن مقاصد التشريع

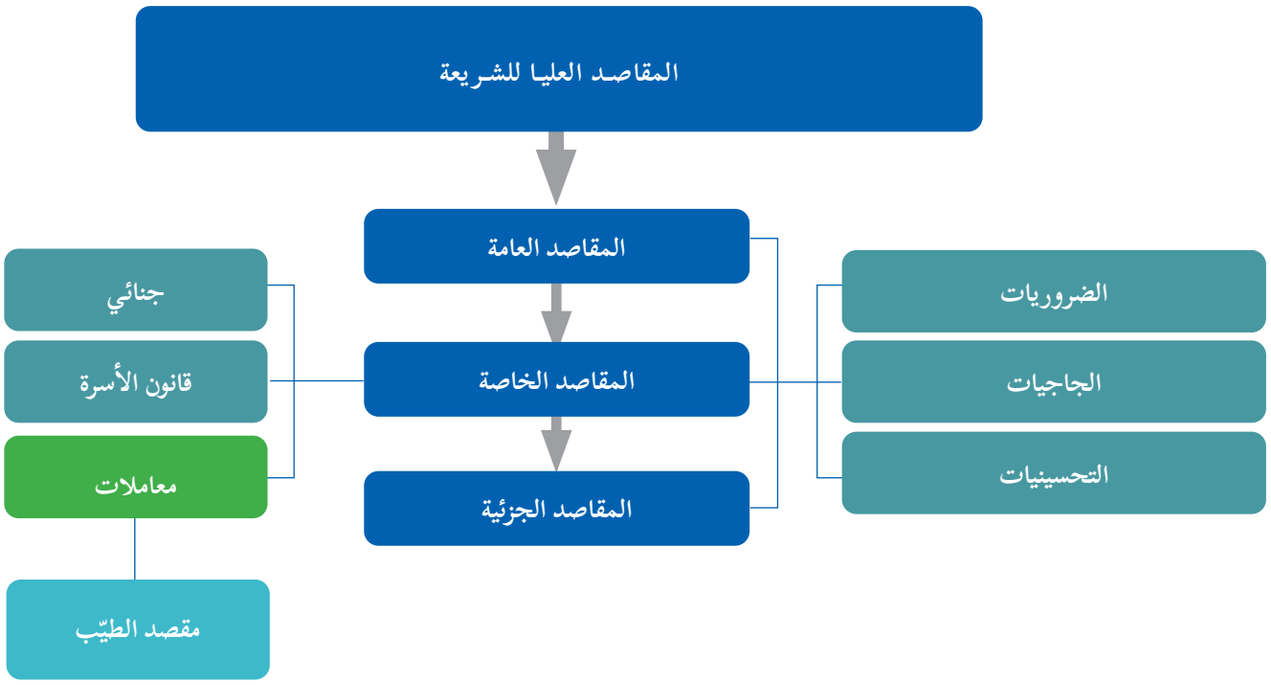


تندرج مقاصد التشريع ضمن المقاصد العليا للشريعة أو غايات الشريعة، وهي المقاصد التي تتناول خطاب الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلّفين، من حيث الاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع. وقد قسّم علماء الشريعة هذا المستوى من مقاصد التشريع بناء على ثلاثة اعتبارات رئيسة:

**الاعتبار الأول: باعتبار مدى شمولها لمجالات التشريع وأبوابه**: تنقسم بهذا الاعتبار إلى مقاصد عامّة، ومقاصد خاصّة، ومقاصد جزئيّة.

١- **المقاصد العامة**: "هي المعاني والحِكَم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختصّ ملاحظتها بالكون في نوعٍ خاصٍ من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظاتها، ويدخل في هذا أيضًا معانٍ من الحكم ليست ملحوظةً في سائر أنواع الأحكام ولكنّها ملحوظةٌ في أنواعٍ كثيرةٍ".

ويقسّم الأصوليون المقاصد العامّة إلى مقاصد أو مصالح ضروريّة ومصالح حاجيّة ومصالح تحسينيّة.

أمّا المصالح الضرورية، فقد عرّفها الشاطبي بقوله: "فأمّا الضرورية فمعناها أنّها لا بدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فُقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامةٍ بل على فسادٍ وتهارجٍ وفوت حياةٍ، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين". (الشاطبي، الموافقات، ٢/٨-٩). وعرّفها الطاهر بن عاشور بقوله: "التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورةٍ إلى تحصيلها بحيث لا يستقيم النظام باختلالها، فإذا انخرمت تؤول حالة الأمّة إلى فسادٍ وتلاشٍ. ولست أعني باختلال نظام الأمّة هلاكها واضمحلالها؛ لأنّ هذا قد سلمت منه أعرق الأمم في الوثنيّة والهمجيّة، ولكنّي أعني أن تصير أحوال الأمة

شبيهةً بأحوال الأنعام بحيث لا تكون على الحالة التي أرادها الشارع منها". وهذه المصالح الضرورية تتناول المقاصد الضرورية اللازمة لحياة الإنسان. وقد حصرها جمهور الأصوليين في خمسةٍ، وهي: (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال). وهذه الضروريات تمثّل في تطبيقات المالية الإسلامية المعاصرة القواعد المؤسّسة لرفاهية الإنسان وسعادته في الدنيا والآخرة، حيث إن تجاهل هذه الضروريات من شأنه أن يؤدّي إلى انهيار نظام التعايش وانتشار الفوضى والاضطراب، والخسران في الآخرة.

وأمّا الحاجيّات فهي: "ما يُفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدّي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، وإذا لم تراع دخل على المكلّفين — على الجملة — الحرج والمشقة، ولكنّه لا يبلغ الفساد المتوقّع في المصالح العامة، وهي جارية في العبادات والعادات والعاملات والجنايات". (الشاطبي، الموافقات، ٢/١٠-١١). هذه الحاجيّات تقع بمستوى دون الضروريات الخمسة، وتهدف إلى التيسير ورفع الحرج، وضمان حياةٍ خاليةٍ من الضيق والتحدّيات، وهي واضحةٌ في الأحكام التي تهدف إلى إزالة الحرج والتيسير، ومن أمثلة ذلك في مجال المعاملات المالية، تشريع بعض العقود مثل عقود السلم والإجارة بسبب حاجة الناس إليها، على الرغم من كونها على خلاف الأصول وقواعد المعاملات.

وأمّا التحسينيّات فقد عرّفها الشاطبي بقوله: "وأمّا التحسينات، فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنّب الأحوال المدنّسات التي تأنَفُها العقول الراجحاتُ، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق، وهي جاريةٌ فيما جرت فيه الأوليان: ففي العبادات: كإزالة النجاسة و – بالجملة - الطهارات كلّها، وستر العورة وأخذ الزينة، والتقرّب بنوافل الخيرات من الصدقات والقربات، وأشباه ذلك. وفي العادات: كآداب الأكل والشرب، ومجانبة المآكل النجسات والمشارب المستخبثات، والإسراف والإقتار في المتناولات. وفي المعاملات: كالمنع من بيع النجاسات وفضل الماء والكلأ، وسلب العبد منصب الشهادة والإمامة، وسلب المرأة منصب الإمامة وإنكاح نفسها، وطلب العتق وتوابعه من الكتابة والتدبير وما أشبهها. وفي الجنايات: كمنع قتل الحر بالعبد أو قتل النساء والصبيان والرهبان في الجهاد" (الشاطبي، الموافقات، ٢/٢٢-٢٣). وعرّفها ابن عاشور بقوله: "والمصالح التحسينيّة هي عندي ما كان بها كمال حال الأمة في نظامها حتى تعيش آمنةً مطمئنّةً، ولها بهجة منظر المجتمع في مرأى بقيّة الأمم، حتى تكون الأمّة الإسلامية مرغوبًا في الاندماج فيها أو في التقرّب منها. فإنّ لمحاسن العادات مدخلًا في ذلك سواء كانت عادات عامة كستر العورة، أم خاصة ببعض الأمم كخصال الفطرة وإعفاء اللحية. والحاصل أنّها مما تراعى فيها المدارك الراقية البشرية". (مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢/١٤٢)

أمّا من ناحية الضروريّات والحاجيّات والتحسينيّات، أكدّ الشاطبي أنّ "المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجيّة والتحسينيّة، فلو فرُض اختلال الضروري بإطلاق لاختلَّا باختلاله بإطلاقٍ، ولا يلزم من اختلالهما أو اختلال أحدهما اختلال الضروري بإطلاقٍ، نعم، قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاقٍ اختلال الحاجيّ بوجهٍ ما، وقد يلزم من اختلال الحاجيّ بإطلاقٍ اختلال الضروري بوجهٍ ما، فلذلك إذا حُوفظ على الضروريّ، فينبغي المحافظة على الحاجيّ، وإذا حُوفظ على الحاجيّ، فينبغي أن يُحافظ على التحسينيّ إذا ثبت أن التحسينيّ يخدم الحاجيّ، وأنّ الحاجيّ يخدم الضروري؛ فإنّ الضروريّ هو المطلوب". ثمّ لخّص كلامه بقوله: "فهذه مطالب خمسةٌ لا بدّ من بيانها:

- أحدها: أنّ الضروريّ أصلٌ لما سواه من الحاجيّ والتكميليّ.
- والثاني: أنّ اختلال الضروريّ يلزم منه اختلال الباقِيَيْنِ بإطلاقٍ.
- والثالث: أنّه لا يلزم من اختلال الباقِيَيْنِ بإطلاقٍ اختلال الضروريّ بإطلاقٍ.
- والرابع: أنّه قد يلزم من اختلال التحسينيّ بإطلاقٍ أو الحاجيّ بإطلاقٍ اختلال الضروريّ بوجهٍ ما.
- والخامس: أنّه ينبغي المحافظة على الحاجيّ وعلى التحسينيّ للضروريّ." (الشاطبي، الموافقات ٢/٣٥)

كما شدّد علماء الشريعة على أنّ الضروريّات الخمس متداخلةٌ ويخدم بعضها بعضًا، ومِن ثمّ وجب إعمالها على أنّها بناءٌ واحدٌ. كما أكّدوا أنّ مقاصد الشريعة بما في ذلك الضرورات الخمس للشريعة يمكن أن تتقاطع في تطبيقٍ واحدٍ أو مسألةٍ واحدةٍ في كثير من الحالات. ويؤكّد الشاطبي هذا المعنى بقوله في تأكيده على هذه النقطة المهمة: "بيان الأوّل: أنّ مصالح الدين والدنيا مبنيّة على المحافظة على الأمور الخمسة المذكورة فيما تقدّم، فإذا اعتُبر قيام هذا الوجود الدنيويّ مبنيًا عليها، حتّى إذا انخرمت لم

يبق للدنيا وجود — أعني: ما هو خاصٌّ بالمكلّفين والتكليف —، وكذلك الأمور الأخرويّة لا قيام لها إلّا بذلك، فلو عُدِمَ الدين عُدِمَ ترتّب الجزاء المرتجى، ولو عُدِمَ المكلّف لعُدِمَ من يتديّن، ولو عُدِمَ العقل لارتفع التديّن، ولو عُدِمَ النسل لم يكن في العادة بقاءٌ، ولو عُدِمَ المال لم يبق عيشٌ — وأعني بالمال ما يقع عليه الملك واستبدَّ به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدّي إليها من جميع المتموَّلات—، فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاءٌ، وهذا كلّه معلومٌ لا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا، وأنّها زادٌ للآخرة". (الشاطبي، الموافقات، ٢/ ٣٢). ومع ذلك، يتّفق العلماء على أن جميع مقاصد الشريعة بما في ذلك الضروريات الخمس تندرج ضمن الهدف والمقصد العام للشريعة المتمثِّل في إقامة الدين.

٢- **المقاصد الخاصّة:** المعاني والحِكَم الملحوظة للشارع في بابٍ من أبواب التشريع، أو في جملة أبوابٍ متجانسةٍ ومتقاربةٍ، مثل مقاصد الشارع في العقوبات، أو في المعاملات الماليّة، أو في العبادات الماليّة، أو في إقامة نظام الأسرة، وغيرها.

عند مناقشة القيمة الجوهرية الخامسة للشريعة فيما يتعلق بالحفاظ على الثروة، قام علماء الشريعة بدراسة النصوص الشرعية الإسلامية وصاغوا بعبارات متقاربة الأهداف الآتية في سياق الأهداف المحددة:

- حفظ المال من خلال حماية الملكيّة.
- حفظ المال من خلال الكسب والتنميّة.
- حفظ المال من التلف.
- حفظ المال من خلال تداوله.
- حفظ المال من خلال حماية قيمته.

**٣- المقاصد الجزئية:** وهي الحِكَم والأسرار التي رعاها الشارع عند كلّ حُكْمٍ من أحكامه المتعلّقة بالجزئيات، مثل مقصد الزواج ومقصد الطلاق ومقصد عقود الأمانات. ومن أمثلة هذه المقاصد الجزئيّة تشْدِيدُ الشريعة منعَ الغَرَرِ في عقود المعاوضات، لأن المقصد من هذه العقود رفع النزاعات والخصومة وتلبية الاحتياجات المتبادلة لأطراف العقد، بينما اتسمت عقود التبرعات بقواعدَ أقلّ صرامة من حيث الغَرَرُ والجهالة، كون الغرض منها تشجيع الناس على الانخراط في المزيد من أعمال الخير.

فيما يتعلق بموقع الطيّب ضمن مقاصد الشريعة، فقد تناول العلماء الطيّب بوصفه مقصدًا للتمويل الإسلامي، وباعتباره وسيلةً للحفاظ على المال بمفهومه الأوسع. ويوضّح ابن عاشور هذا المعنى للطيّب في المعاملات المالية بقوله: "والـمُرادُ بالطَّيِّباتِ خِيارُ الأموالِ، فيطلقُ الطيّب على الأحسَنِ فِي صِنفِهِ، والكسبُ ما يَنَالُهُ المرءُ بسعيه كالتجارة والإجارة والغَنيمَةِ والصَّيدِ، ويُطلَقُ الطيّب على المالِ الـمُكتسبِ بِوجهٍ حلالٍ لا يُخالطُهُ ظُلمٌ ولا غِشٌّ، وهُو الطيّب عندَ اللَّهِ كقولِ النَّبِي صَلَّى اللّٰهُ عليهِ وسلَّم: "مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسبٍ طَيِّبٍ- وَلَا يَقبَلُ اللَّهُ إِلَّا طيّبا- تَلَقَّاهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ"". ويتعلّق الطيّب أيضًا باكتساب الثروة من خلال الوسائل المشروعة، دون أي وصمة ظلمٍ أو خداعٍ، وهذا يدلّ على أنّ العلماء يعتبرون الطيّب مقصدًا من جهةٍ ووسيلةً من جهةٍ. إنّ الطيّب في تعريف ابن عاشور مقصدٌ حاكمٌ لعقود المعاملات يحوم حول مقصد حفظ المال من حيث الكسب والإنفاق.

وفيما يتعلّق بالطيّب باعتباره مقصدًا ووسيلةً لتحقيق مقاصد الشريعة، فقد وضع علماء الشريعة معيارين رئيسيين يتعلّقان بالعلاقة بين المقاصد والوسائل، أوّلهما أنّهم بينوا أنّ الوسيلة لها طبيعةٌ مزدوجةٌ، في حين أنّ المقاصد لها طبيعةٌ واحدةٌ فقط. وكلّ وسيلةٍ تخدم مقصدًا، ولكن يمكن عدّها مقصدًا بحدّ ذاته، ومن ثَمّ فهي لا تُعدّ مقصدًا منفصلًا، ولكنّها تُعينُ على تحقيق مقصدٍ أعلى. ثانيهما أنّ بعض التصرفات مكمّلةٌ لأفعالٍ أخرى، فعلى سبيل المثال؛ المقاصد الحاجيّة مكمّلةٌ للمقاصد الضروريّة، وبالمثل فإنّ المقاصد التحسينيّة مكمّلةٌ للمقاصد الحاجيّة، وعليه فإنّ هذه المقاصد تعدُّ وسائل من حيث إيصالها إلى مرتبةٍ أعلى منها.

والخلاصة أنّ الطيّب له موقعٌ محوريٌّ في التمويل الإسلامي بوصفه مقصدًا أسّست له نصوصٌ شرعيةٌ كثيرةٌ، وثبّتته تفسيرات صحابةٍ وعلماءَ مبرَّزين، وهو مقصدٌ متسقٌ مع الأسس التي وضعها علماء المقاصد

## مكانة الطيّب ضمن القواعد الشرعية

وُضِعَت قواعد شرعية لتوجيه المجتهدين في استنباط الأحكام الشرعية، وهذه القواعد مستمدةٌ مباشرةً من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة، بالإضافة إلى مجموعةٍ واسعةٍ من قواعد الشريعة الكليّة والأحكام الشرعيّة التفصيليّة، أسّس لها علماء أعلام يتقدّمهم الأئمة الأربعة العظماء. وقد قسّم علماء الشريعة هذه القواعد إلى ثلاثةِ أنواع: القواعد المقاصديّة، والقواعد الأصوليّة، والقواعد الفقهية. وهذه القواعد تمثّل بيانات شاملةً تلخّص بطريقةٍ ناظمةٍ إرادة الله في تشريع الأحكام، وتشكّل هذه القواعد من ناحيةٍ أخرى إطارًا كليًّا يستعين الفقيه بها على استنباط الأحكام الشرعيّة من أدلّتها التفصيليّة، مثل مقتضى الأمر والنهي والعامّ والخاصّ. كما تشمل القواعد الفقهية، بدورها، مسائل شاملةً تنطبق على مختلف القضايا الفقهية الجزئيّة، مما يُساعد على فهم الأحكام الخاصة بكلٍّ منها.

كما يتّفق الفقهاء المسلمون على أنّ القواعد المقاصديّة لها أهميةٌ أكبرُ ومرتبةٌ أعلى من القواعد الفقهية، ويرجع ذلك أساسًا إلى الموضوعات التي تتناولها. وفي حين أن القواعد الفقهية تحدّد حكمًا فقهيًا أغلبيًا شاملًا، فإنّ القواعد المقاصدية تلخّص مقصدًا تشريعيًا أوسع. وبما أنّ الأحكام هي وسيلةٌ لتحقيق هذه المقاصد وتحديد طُرُق تحقيقها، فينبغي تقديم القواعد المقاصديّة على القواعد الفقهية في الاعتبار، وينبع هذا التفضيل من القاعدة المقاصديّة القائلة: "المقاصد مقدمةٌ على الوسائل في الاعتبار".

وفيما يتعلّق بمفهوم "الطيّب" بوصفه مقصدًا وموقعه ضمن مبادئ مقاصد المعاملات، فإنّ علاقته بهذه المقاصد راسخةٌ، فالمبدأ المقاصدي الذي ينصّ على أنّ "الأصل في العقود العدل فيها" يسلّط الضوء بوضوح على مقصد العدالة، وهو أحد القيم الأساسية لمفهوم الطيّب الذي سيتم توضيحه في القسم التالي. بالإضافة إلى ذلك، يؤكّد المبدأ على أهميّة النيّة والمقصد على العبارات والأشكال، وهذا يؤكّد أهمية "عروض الأعمال المدفوعة بالمقاصد" لاسيّما تلك المتعلّقة بتفضيل الأعمال التجارية المتعدّية النفع؛ المدفوعة بوازع المساءلة الذاتية. والأمر نفسه بالنسبة للقاعدتين اللتين تنصان على أنّ "اَلتَّصَرُّفُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالـمَصلَحَةِ" و"الخراج بالضمان"، فهما يمثّلان القيمة الأساسيّة للإنصاف والمعاملة بالمثل، وهما قيمتا العدل كما سيأتي. كما يمكننا استخلاص الاستنتاجات نفسها مع القاعدة التي تؤكّد أنّ: "المعاملات تدور مع المصلحة"، لأنّ هذا يرتبط مباشرةً بالقيمة الأساسيّة لاعتبار المآلات والأثر المتمثّل في مقصد تحقيق رفاهيّة الناس.

واستنادًا إلى هذه المصادر والأسس الخاصة بالطيّب، يوضّح القسم الآتي القيم الجوهرية للطيّب التي تنتظم فيه الجوانب التطبيقية للتمويل الإسلامي.

# ٦. القيم الجوهرية للطيب

لقد خلص فريق البحث بعد فحص مصطلح الطيّب في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة والمصادر التبعيّة واجتهادات علماء الشرعية إلى استنباط قيمٍ أساسيّةٍ خمسٍ للطيّب في المعاملات الماليّة الإسلامية، وهي: (١) إيثار النفع المتعدّي، (٢) الإنصاف والمعاملة بالمثل، (٣) اعتبار الأثر، (٤) العدل والإحسان، (٥) المساءلة الذاتيّة. هذه القيم الأساسيّة المستخلصة من الآيات القرآنية والسنة النبوية تعمل كحجر أساسٍ لإعمال مفهوم الطيّب لصناعة التمويل الإسلامي. إنّ قيم الطيّب الأساسيّة المتجذّرة في الشريعة الإسلامية تضع معالم التوجّهات التشغيلية للمفهوم، مما يضمن التوافق المستمرّ مع أهداف الشريعة لتعزيز المصالح الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.

الشكل ٤: القيم الجوهرية للطيّب

## ١. إيثار النفع المتعدّي

إيثار النفع المتعدّي هو تفضيل الأعمال التي تتعدّى منافعها إلى أكثر عددٍ ممكنٍ من الأفراد أو المؤسسات على تلك التي يتوقّف فيها النفع على فردٍ أو مؤسّسةٍ أو أفرادٍ محدودين أو مؤسّسات محدودةٍ. ويدخل فيه تفضيل الأعمال التي يتعدّى نفعها إلى أوسع شريحةٍ أو أحوجها.

ويؤكّد التوجيه القرآني على هذا المبدأ، ويحثُّ المؤمنين على النظر بعنايةٍ في مُتَلقّي النفع والإحسان أكثر من نوع الإحسان أو كثرته. قال تعالى: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ". (البقرة، 2: 245).

يعيد النص القرآني توجيه السؤال من التركيز على **ما** يتمّ إنفاقه إلى التركيز على **مَن** يتمّ الإنفاق عليهم، أي المستفيدين من الإنفاق، ليُعطي الإنفاق على الوالدين والأقربين الأولوية في الإنفاق على اليتامى والمساكين وابن السبيل.

ويبيّن الحديث النبوي الشريف هذه القيمة الجوهريّة، ويضع الذين يسهمون بنشاطٍ في رفاهيّة الآخرين في موقعٍ أعلى وأجرٍ أعظم، فقد جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "أحبُّ الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحبُّ الأعمال إلى الله تعالى سرورٌ تُدخِلُه على مسلمٍ، أو تَكشِفَ عنه كربةً أو تقضي عنه دينًا، أو تطرد عنه جوعًا، ولأن أمشي مع أخٍ في حاجةٍ أحبّ إليّ من أن أعتكف في هذا المسجد - يعني مسجد المدينة - شهرًا، ومن كفَّ غضبَهُ ستر الله عورته، ومن كَظَمَ غيظه ولو شاء أن يمضيهُ أمضاه ملأ الله قلبه رجاءً يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه في حاجتِه حتّى يتهيّأ له أثبت الله قدمه يومَ تزولُ الأقدام". فهذا الحديث يعزّزُ مبدًا عظيمًا وهو أنّ أعمال الخير الموجّهة نحو رفاهيّة الآخرين بغض النظر عن حجمها تحتلُّ مكانةً أعلى عند الله. فالنص النبوي يركّز على العبادة التي تسهم بنشاطٍ في نفع الآخرين من بني الإنسانية، ممّا يسهم في خلق تأثيرٍ مضاعفٍ لمبدأ الإيجابية، ويزرع مبدأ التكافل المجتمعي.

فإعطاء الأولوية لمصالح الآخرين يخضع لمعايير شرعيةٍ محدّدةٍ، مع الأخذ في الاعتبار أولوية تأثير العمل الذي يعطي الأولوية للآخرين، ويضيف قيمةً لهم. وقد أولت الشريعة الإسلامية اهتمامًا بالغًا لموضوع الإيثار الذي يُعنى في الأساس بتقديم مصلحة الآخرين على المصلحة الشخصيّة حتى في حالة الحاجة والعِوَز. وقد أشار ابن القيم إلى ضرورة إعمال هذا المعنى شريطة ألّا يؤدّي إلى عواقب سلبيّة، وسلّط الضوء على المعالم الرئيسية للإيثار من خلال قوله: "فالإيثار إمَّا أن يتعلَّق بالخلق، وإمَّا أن يتعلّق بالخالق، فإن تعلّق بالخلق، فكماله أن تؤثرهم على نفسك بما لا يُضيعُ عليك وقتًا، ولا يُفسد عليك حالًا، ولا يَهضِم لك دينًا، ولا يَسدّ عليك طريقًا، ولا يَمنع لك واردًا. فإن كان في إيثارهم شيء من ذلك، فإيثارُ نفسك عليهم أولى، فإنّ الرجلَ مَن لا يُؤثِرُ بنصيبه من اللّه أحدًا كائنًا مَن كان". (طريق الهجرتين، 2/ 648).

فالإيثار من منظورٍ شرعيٍّ لا يكون دائمًا جديرًا بالثناء، وقد قسّم العلماء الإيثار من حيث الحكم الشرعي إلى أربعة أحكامٍ:

- أولًا: الإيثار بالواجب وهو حرامٌ.
- ثانيًا: الإيثار بالمستحبّ وهو مكروهٌ.
- ثالثًا: الإيثار بالمباح، وهو مطلوبٌ.
- رابعًا: الإيثار بالمحرّم وهو حرامٌ على المؤثِر والمؤثَر. (ابن عثيمين، الشرح الممتع، 100/5).

وقد قدّم الإمام الشاطبي في كتابه (الموافقات) معيارًا أوسع للإيثار، فبيّن أنّ الامتثال لمقاصد الشريعة هو ما يجب أن يَحكم ممارسة الإيثار، فقد قال: "تحصّل أنّ الإيثار هنا مبنيٌّ على إسقاط الحظوظ العاجلة، فتحمّل المضرّة اللاحقة بسبب ذلك لا عتب فيه إذا لم يُخل بمقصدٍ شرعيّ، فإنّ أخلَّ بمقصدٍ شرعيّ فلا يُعدّ ذلك إسقاطًا للحظّ ولا هو محمودٌ شرعًا" (الشاطبي، الموافقات، 71/3).

## ٢. الإنصاف والمعاملة بالمثل

يُستخدم الإنصاف، كما ذكرنا سابقًا، فيما يتعلق بالقدرة على الحكم دون الرجوع إلى مشاعر الفرد أو مصالحه، لاسيّما عندما تكون لدى الفرد أو المؤسّسة سلطةُ إملاء شروطها على الطرف الآخر ممّا يقع في عقود الإذعان مثلًا. وتستلزم المعاملة بالمثل أو تبادل المنافع التعاونَ مع الآخرين من أجل المنافع المشتركة وبناء الثقة والروابط الاجتماعية.

ومما يخدم هذه القيمة قوله تعالى في سورة آل عمران: "لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ". (آل عمران، ٣: ٩٢). فالآية تُسلط الضوء على أنّ البرّ الحقيقي متشابكٌ مع الرغبة في التخلّي عن بعض ما يحبّه الإنسان، مؤكدة أنّ الله عليمٌ بكلّ عمل برّ. كما يشدّد القرآن الكريم على أنّ المفهوم المحوري لمعاملة الآخرين هو معاملتهم كما يحبُ أن يُعامل هو، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ". (البقرة، 2: 267). وفي سورة المطفّفين، يحذّر الله تعالى في القرآن الكريم تحذيرًا صارمًا من الابتعاد عن التخلّق بخلق الإنصاف بقوله: "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى

النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ، لِيَوْمٍ عَظِيمٍ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ". (المطففين، 83: 1-6). والآية بمثابة تذكيرٍ بالالتزامات الأخلاقية المرتبطة بالتعامل المنصف، مع التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة في جميع المعاملات. ويؤكّد النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى بقوله: "لا يُؤمِنُ أَحَدُكُم حتّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ ما يُحِبُّ لِنَفسِهِ". (صحيح ابن حبان، رقم 238، الدرجة: صحيح). ويؤكّد النووي على القيمة العميقة لهذا الحديث، مشيرًا إلى أنّ الحديث يُشكّل أساس كلّ خلقٍ حسنٍ، وهو ما يعكس بوضوحٍ مبدأ الإنصاف والمعاملة بالمثل.

## ٣. اعتبار الأثر والمآل

اعتبار النظر والمآل نهجٌ استباقي للاجتهاد، يقوم على بذل غاية الجهد في العملية الاجتهاديّة، يضع في الاعتبار تصوّر النتائج المحتملة وتقويمها قبل اتخاذ أي قرارٍ. وتجد هذه المنهجية جذورها في نصوص القرآن الكريم عند تناولها لموضوع الطيّب، وفي فهم علماء الشريعة مثل الماتُريدي (ت. 330ه) والراغب الأصفهاني (ت. 502ه) لهذا المعنى، وتؤكّد اجتهاداتهم على الأهمية العميقة لإعمال مفهوم الطيّب، من حيث اعتبار التَّبِعَةِ في الأعمال في تحديد الطيب منها، واعتبار العواقب الآجلة على ما يذكر الماتريدي والراغب الأصفهاني والطاهر بن عاشور وغيرهم. فنصوص القرآن الكريم وتفسيرات أكابر العلماء تؤكّد اعتبار الأثر والمآل، وجعلَهُ مقياس الإقبال على العمل أو تركه، وأنّ كل هذا يندرج ضمن مفهوم الطيّب.

## ٤. العدل والإحسان

يتّضح من البحث المتعمق في مفهوم الطيّب، كما أوضحه الطاهر بن عاشور وغيره من العلماء أنّه يدلّ على أهميّة جودة مال المرء، لأنّ الطيّب يدلّ على الأحسن في صنفه، ويشمل الأرباح المكتسبة من خلال الوسائل الحلال غير الملوّثة بالظلم أو الغش أو الخداع. والمال هنا لا ينحصر في المال المادي، بل يتجاوزه إلى نوعٍ من السكينة الروحيّة والرضا النفسي بأنّ مكاسبه واستثماراته وإنفاقه مرضي عنه عند الله تعالى، وأنّ نقاءه وطيبه يكون من مبتدئه إلى منتهاه، ويعزّز النبي محمد صلى الله عليه وسلم عمق هذا المفهوم، بقوله: "مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طيبًا- تَلَقَّاهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ".

يؤكّد القرآن الكريم الدليل الخالد للحياة الصالحة على الفضائل المتداخلة لمفهومي العدالة والإحسان اللذين يعكسان التميّز في السلوك والإحسان إلى الأقارب، حاثًّا أتباعه على التمسّك بهذه القيم المسهمة في اليقظة الإيمانية والحياة الأخلاقية، ويلخّص الله تعالى هذا التوجيه في كتابه العزيز بقوله: "إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ". (النحل، ١٦: ٩٠). كما يؤكّد هذا المعنى الطاهر بن عاشور، في قوله: "والـمُرادُ بالطَّيِّباتِ خِيارُ الأموالِ، فيطلقُ الطيّب على الأَحسَنِ فِي صِنفِهِ، والكسبُ ما يَنَالُهُ المرءُ بسعيه كالتجارة والإجارة والغَنيمَةِ والصَّيدِ، ويُطلَقُ الطيّب على المالِ الـمُكتسبِ بِوجهٍ حلالٍ لا يُخالطُهُ ظُلمٌ ولا غِشٌّ، وهُو الطيّب عندَ اللَّهِ كقولِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّم: "مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ – وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طيبًا – تَلَقَّاهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ".

## ٥. المساءلة الذاتيّة

المساءلةُ الذاتيّة مبدأٌ قرآني ونهجٌ نبوي، وارتباطه بموضوع الطيّب ممّا أكّد عليه العلماء فقد عرّفه الماتُريدي بأنه: "**الذي يُتَلَذَّذُ به ولا تَبِعَةَ فيه؛ لأنّ خوف التّبِعَةِ يُنَغِّصُ عليه ويذهب بِطِيبِهِ ولَذَّتِهِ**". (الماتريدي) وأنّ أصل الطيّب كما نصّ عليه الراغب الأصفهاني: "**ما تَستَلِذُّهُ الحواس والنفس، والطعام الطيّب في الشرع ما كان متناولًا من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز من المكان الذي يجوز، فإنّه متى كان كذلك كان طيّبًا عاجلًا وآجلًا لا يُستُوخَمُ، وإلّا فإنّه وإن كان طيّبًا عاجلًا لم يطب آجلًا**". فهذه النصوص وغيرها تؤكّد أهميّة كسب الشعور القوي بالمساءلة، التي تنبع من الذات بداعي الإيمان وإيثار ما عند الله،

وليس بداعي الخوف من طرفٍ خارجي، وهو ما يحفّز القيم الأخلاقية. وقد تمّ التأكيد على هذا المبدأ في حديث وابصة بن معبدٍ رضي الله عنه الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: "جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: نَعَم، فَجَمَعَ أَنَامِلَهُ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِنَّ فِي صَدْرِي وَيَقُولُ: يَا وَابِصَةُ اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَاسْتَفْتِ نَفْسَكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ". (أحمد والدارمي).

# ٧. موقع مفهوم الطيّب ضمن الأطر القائمة

إنّ تبنّي مبادراتٍ استثماريةٍ مستدامةٍ ومسؤولةٍ على مستوى مؤسّسات التمويل الإسلامي أصبح توجّهًا معتبرًا، ويظهر ذلك بوضوحٍ في طريقة عمل المؤسسات المالية الدولية. فالتقارير أصبحت أكثر شمولًا، وباتت تغطي قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومبادئ الاستثمار المسؤول وأهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يضاعف المستثمرون والمؤسّسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من دمج اعتبارات الاستثمارات المستدامة والمسؤولة في عمليّة صنع القرار، لتتّسق بشكلٍ أفضل مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والأسبابِ الماليّةِ البحتةِ.

وبالنسبة للمؤسّسات المالية الدوليّة، فإنّ دمج مبادئ الاستثمار المستدام والمسؤول، مثل اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارسات الأعمال؛ يتمّ عادةً من منظور المخاطر والفُرَصِ الذي يعكس إلى حدٍ كبيرٍ المقاربة التقليديّة. وبما أنّ المالية الإسلامية تتّخذ في موضوع تقييم الاستدامة قنواتٍ مماثلةً للمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الدولية التقليدية، فإنّه من المتوقّع أن يستجيب كلا النوعين من المؤسسات المالية بنفس الطريقة التقليدية. (Refinitiv and RFI Foundation, ٢٠٢٣). وبما أنّ مبادرات تقويم الاستدامة تمّ تطويرها من منظورٍ تقليدي استنادًا إلى القضايا المرتبطة ماليًّا بالمستثمرين، فإنّها لا توفّر إطارًا كاملًا يلبّي احتياجات المستثمرين وأصحاب المصلحة المهتمين بصناعة التمويل الإسلامي تمامًا، وتُغفِل أيضًا الميزات القيمية الخاصة بالتمويل الإسلامي. وهذا بالرغم من أن تحديد أولويات القضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يجب أن يعتمد على توافقها مع القيم الأخلاقية التي تؤسّس لها مقاصد الشريعة والتي ظهرت بقوةٍ في الخطابات والممارسات الماليّة الإسلامية المعاصرة.

فهذا التحوّل العالمي نحو دمج معايير الحوكمة البيئيّة والاجتماعيّة والمؤسّسيّة، التي تأخذ في الاعتبار العوامل غير المالية في صنع القرار؛ يوفّر فرصةً كبيرةً للصناعة الإسلاميّة لتقديم نسختها الخاصّة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تشكّلها مقاصد الشريعة. وبالرغم من إخفاق المحاولات السابقة في اغتنام هذه الفرصة بسبب تنفيذ الحلول التي تفي فقط بالمتطلبات القانونية الظاهرة للشريعة، بالإضافة إلى الميل لتبنّي تفسيراتٍ لأحكام الشريعة من شأنها أن تسهّل توسّع الصناعة وتزيد من حصتها في السوق المالية العالمية، فإنّ تقديم إطار VBI من قبل البنك المركزي الماليزي مثّل نقطة تحوّلٍ نحو دمج مقاصد الشريعة في التمويل الإسلامي.

فبعد إصدار إطار عمل الوساطة القائمة على القيم VBI، تبنّت صناعة التكافل هذا الإطار، وأصدرت منذ ذلك الحين نسخة التكافل في إطار عمل VBI أسمتها — "الوساطة القائمة على القيم في التكافل (VBIT)" — والتي توفّر خطّةً استراتيجيةً شاملةً لتحقيق مقاصد الشريعة، ومن ثمّ تحقيق الاستدامة في عمليات صناعة التكافل (جمعية التكافل الماليزية، 2022). وبالطريقة نفسها، قدّمت هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) مؤخّرا "موجّهات مقاصد الشريعة لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي"؛ يروم تقديم حلٍّ لمختلف التحديات والفرص، ورسم المرحلة القادمة من تطوير سوق الأوراق المالية الماليزية (هيئة الأوراق المالية الماليزية، 2023).

وقد أشاد الخبراء النافذون في الصناعة بكلّ هذه الجهود لتعظيم مقاصد الشريعة، لأنّها تتوافق بعمقٍ مع مبادئ الاستدامة وتدور حول العدالة والإصلاح والحكمة. ومع ذلك، فإنّ مسألة الاختلاف في الأطر التي تقودها المقاصد عبر مختلف القطاعات قد سلطت الضوء على الحاجة إلى إطارٍ مقاصديٍّ شاملٍ لصناعة التمويل الإسلامي. وقد كان تطوير البنك المركزي الماليزي للوساطة القائمة على القيم في الصناعة المالية والوساطة القائمة على القيم في صناعة التكافل ضروريًا لتعزيز التمويل المستدام والمسؤول بما يتماشى مع مقاصد الشريعة، ومع ذلك، فقد تمّ تطويرها في البداية لقطاعاتٍ محددةٍ مركزةً على الصناعة في ماليزيا. فعلى سبيل المثال، فإنّ الوساطة القائمة على القيم التي أصدرها البنك المركزي تهدف إلى خلق بيئةٍ مواتيةٍ للمؤسسات المصرفية الإسلامية من خلال التركيز على التأثير المستدام على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. بينما يلبّي VBIT صناعة التكافل، والأمر نفسه بالنسبة لموجّهات مقاصد الشرعية لسوق رأس المال الإسلامي الذي أصدرته هيئة سوق رأس المال الإسلامي.

ومن هذا المنطلق، تمّ تطوير مفهوم الطيّب لضمان تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي بمقاربتها الشاملة للصناعة، وتعزيز الممارسات الأخلاقية والنتائج المستدامة في جميع قطاعات الصناعة المالية، وهي: الخدمات المصرفية الإسلامية، والتكافل، وأسواق رأس المال الإسلامية، والتمويل الاجتماعي الإسلامي. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ مفهوم الطيّب، النابع من النظرة الإسلامية للعالم، لا يشمل الأطر القائمة فحسب، بل يشمل أيضًا الأطر العالمية التي ينسجم معها، ممّا يوفّر جسرًا بين الاستدامة ومقاصد الشريعة ومبادئها بطريقة متماسكةٍ ومباشرةٍ. بالإضافة إلى ذلك، يرتكز مفهوم الطيّب على النظرة الإسلامية للعالم، والتي تعطينا إرشاداتٍ حول الأخلاق والتفاعلات الاجتماعية، وتؤثّر على سلوكنا في صناعة القرار، والتي ينبغي أن تستند إلى المبادئ الإسلامية الأساسية للاستخلاف والإعمار.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مفهوم الطيّب يُراد منه أن يكون مفهومًا قابلًا للقياس والتقويم الدقيق من خلال بطاقة الأداء، وقد تمّ تصميم توجّهاته الأساسية لخدمة الصناعة بأكملها. وعليه فإنّ إنشاء نظامٍ موحّدٍ للتقييم والتنقيط بناءً على مدى الالتزام بمقاصد الشريعة سَيُمَكِّنُ بالتأكيد المنظِّمين وأصحاب المصلحة من تحديد أداء المؤسسات المالية وتحليله، وسيسمح لهم بتطوير استراتيجياتٍ أفضل لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية على المستويات المؤسّسية الوطنية والدولية.

## الطيّب والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

إنّ مفهوم الطيّب يشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالمجتمع والبيئة والحوكمة، والتي تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمعات. فالحفاظ على البيئة، على سبيل المثال، يصنّفه العلماء على أنّه مقصدٌ تبعيّ لمقصد حفظ المال، ومع ذلك، فإنّهم يؤكّدون أنّه، من منظورٍ أوسع، يتداخل مع جميع المقاصد الشرعية الضرورية. وبالمثل، فإنّ حفظ الدين يقوم على مبدأ الاستخلاف والإعمار، وأوّل درجات هذا الاستخلاف ومهامه هي جعل الأرض تزدهر بالحضارة وجعلها سليمةً ماديًا من خلال الحفاظ على البيئة التي يمارس فيها البشر أنشطتهم، وهو ما يؤكّد هذا التداخل. ويسلط تعريف علال الفاسي الضوء على هذا الترابط الشامل للحفاظ على البيئة مع المجتمع ومع الضروريات الخمس للشريعة فيقول:

> "المقصد العام للشريعة الإسلامية هو: عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كُلِّفوا به من عدلٍ واستقامةٍ، ومن صلاحٍ في العقل وفي العمل، وإصلاحٍ في الأرض، واستنباطٍ لخيراتها، وتدبيرٍ لمنافع الجميع" (الفاسي، 1993).

## مقاربات تحقيق مقاصد الطيّب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ثمّة أوجه تشابه كبيرةٌ بين مفهوم الطيّب بوصفه مقصدًا والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عندما يتعلق الأمر بتحقيق استدامةٍ شاملةٍ للبيئة والمجتمع والرفاهية العامة. ومع ذلك، يتّخذ مفهوم الطيّب نهجًا متميّزًا عن الأطر الحاليّة من حيث تحقيق الاستدامة وإنشاء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال اعتبار البعد العقديّ والقيميّ. ويوضّح الشرح التالي مقاربة مفهوم الطيّب في تحقيق أهداف الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ببعدها العقديّ القيميّ.

## أولًا: ترسيخ النظرة الإسلامية للعالم من خلال تعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وربطها بمفهوم التسخير

لقد أسّس الإسلام نظرةً عالميةً واضحةً حول البيئة، فهو يعزّز مفهومًا شاملًا ومتناغمًا للبيئة ويربطه بمفهوم التسخير، وذلك من خلال تأكيد القرآن الكريم على أنّ البيئة تشمل كلّ ما في السماوات والأرض. قال تعالى:

"وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ". (الجاثية، ٤٥: ١٣)

هذا يعني أنّ جميع ما في الطبيعة تمّ تسخيره وتوجيهه لخدمة البشر في رحلتهم نحو خالقهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الله خلق البيئة لخدمة الجنس البشري وتمكينهم من أداء واجب الاستخلاف من خلال استغلال ما في هذا الكون على أتمّ وجهٍ، هذا هو المقصود بالتسخير، وقد نصّت آياتٌ كثيرةٌ على هذا المعنى، وكيف تخضع الأجرام السماوية في حركاتها لخدمة البشر، قال تعالى:

" أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً". (لقمان، ٣١: ٢٠).

## ثانيًا: ربط الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمبدأ الخلافة والإصلاح

خلق الله تعالى البيئة لخدمة الجنس البشري وتمكينهم من القيام بواجب الخلافة، وهو ما نصّت عليه العديد من الآيات القرآنية، يقول الله تعالى:

"هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ". (البقرة ٢: ٢٩-٣٠).

وإنّ الإنسان بصفته خليفة لله مأمورٌ، فيما يتعلق بالبيئة، برعايتها وتجنّب الإضرار بها من خلال: "عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها...وإصلاحٍ في الأرض، واستنباطٍ لخيراتها، وتدبيرٍ لمنافع الجميع". وقد ورد في القرآن الكريم تحريم الإفساد في الأرض في أكثر من موضع، منها قوله تعالى:

"وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ". (الأعراف، ٧: ٥٦)، "وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ". (القصص، ٢٨: ٧٧).

وقد فسّر العلماء الفسادَ المذكور في القرآن الكريم بأنّه تهارجٌ وفوت حياةٍ بسبب الأفعال المضرة المرتكبة تجاه البيئة، يقول الله تعالى:

"كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ". (البقرة، ٢: 60).

## ثالثًا: ربط الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمقصد الشرعي المتمثّل في جعل الأرض تزدهر بالحضارة

لقد وجّه الإسلام البشريةَ لاستخدام ما سخّره الله من خيراتٍ بطريقةٍ متوازنةٍ دون قترٍ أو إسرافٍ، وذلك لضمان عدم التعدّي على حقوق الأجيال القادمة، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية التي تشكّل البيئة، يقول الله تعالى:

"يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ". (الأعراف، ٧: ٣١). ويقول تعالى: "وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا". (الإسراء، ١٧: ٢٩).

أضف إلى ذلك أن الشريعة حظرت بوضوحٍ أيّ إفساد للبيئة بما في ذلك الانبعاثات المفرط للملوثات في الهواء، وتدعم هذا الحظرَ النصوصُ الشرعيةُ التي تلخصها القاعدة الفقهية الحديثة القائلة:

"لا ضرر ولا ضرار".

فهذه القاعدة تحظر إلحاق أي نوعٍ من الضرر، بما في ذلك الإضرار بالبيئة. وتأكيدًا لهذا المبدأ أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي قراره رقم 185 (11/19) سنة 2009 بشأن "البيئة وحمايتها من منظور إسلامي" يدين أي ضرر يلحق بالبيئة، ومما جاء في نص القرار:

(1) تحريم إلقاء أية نفاياتٍ ضارّة على أيّ بقعةٍ من بقاع العالم وإلزام الدول المنتجة لهذه النفايات بالتّصرّف بها في بلادها وعلى نحوٍ لا يضرّ بالبيئة، مع التزام الدول الإسلامية بالامتناع عن جعل بلادها مكانًا لتلقّي أو دفن هذه النفايات.

(2) تحريم جميع الأفعال والتصرفات التي تحمل أية أضرارٍ بالبيئة أو إساءةٍ إليها مثل الأفعال والتصرفات التي تؤدّي إلى اختلال التوازن البيئي، أو تستهدف الموارد أو تستخدمها استخدامًا جائرًا لا يراعي مصالح الأجيال المستقبلية، عملًا بالقواعد الشرعية الخاصة بضرورة إزالة الضرر.

بناءً على التأسيس المذكور أعلاه، وضعت الشريعة عددًا من المبادئ والقواعد الأخلاقيّة التي تهدف إلى جعل الأرض تزدهر بالحضارة، وتُعين على تحقيق أهداف الاستدامة بنطاقها الأوسع استنادًا إلى مقاصد الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق رفاهية الإنسان ومنع الإضرار بالناس.

## رابعًا: تشريع أحكامٍ تضمن تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامةً بما يتّفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الصدد، وضعت الشريعة الإسلامية عددًا من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى ضمان العدالة والمعاملة المنصفة، وتعزّز الشفافية والإفصاح، فضلًا عن تحديد مسؤولياتٍ واضحةٍ، فثمّة أدلّةٌ شرعيّة كثيرةٌ تؤكّد على العدالة والمعاملة المنصفة. يقول الله تعالى:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ". (المائدة، 5: 8)

وبالمثل، يؤكّد الإسلام على مفهوم المسؤولية والمساءلة، حيث يكون الفرد مسؤولًا عن أفعاله ويُحاسب عليها يوم القيامة.

"... وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" (النحل، ١٦: 93)

وهناك العديد من الأوامر والنواهي المحددة التي تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة أيضًا. يوضّح الشكل أدناه عيّنةً من هذه الأمثلة.

الشكل ٥: أدلّة على ESG من القرآن والسنة

| الحوكمة | الاجتماع والمجتمع | البيئة |
|---|---|---|
| • **مكافحة المنافسة غير العادلة / مكافحة الاحتكار:** "فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ". (البقرة، ٢: ١٤٨)<br>• **مكافحة الفساد:** "وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ". (البقرة، ٢: ٢٠٥).<br>• **الشفافية والإفصاح:** "وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ". (البقرة، ٢: ٢٨٣).<br>• **المسؤولية والمساءلة:** "... وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ". (النحل، ١٦: ٩٣)<br>• **العدالة والمعاملة المنصفة:** "يا أيها الذين آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ". (المائدة، ٥: ٨).<br>• **الاستقلال:** يقول النبي ﷺ: "لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بيْنَ اثْنَيْنِ وهو غَضْبَانُ." (مسلم، ٧١٥٨). | • **تنمية المجتمع:** "وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ". (المائدة، ٥: ٢).<br>• **رأس المال البشري:** حديث: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه" (ابن ماجه)<br>• **حماية حقوق المستهلك:** "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ". (آل عمران، ٣: ١٠٤) ويقول النبي ﷺ: "من غشّ فليس منّي" (مسلم: ١٠٢). | • **الإدارة البيئية:** "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها". (الأعراف، ٧: ٥٦)<br>• **إدارة الموارد المائية:** "..كُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.." (الأعراف، ٧: ٣١)<br>• **انبعاثات الهواء:** "مادة البقاء في إصلاح فساد الهواء والتحرّز من ضرر الأوباء" (محمد التميمي، ت. ٥٣٧٠/٩٨٠م)<br>• **حماية الموائل:** قال ابن عمر: "نهَى رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عن الضَّربِ في الوجهِ، وعنِ الوَسْمِ في الوجهِ". (البخاري). |

# تفعيل مفهوم الطيّب

# ٨. الطيّب والتوجّهات الرئيسية والفرعية

في بحث مفاصل المشهد المالي المعاصر، يتبيّن أنّ مفهوم الطيّب يروم مواءمة الأسس القيمية الأخلاقية والقيم المقاصدية مع المتطلبات التشغيلية للصناعة المالية. ويسعى هذا القسم إلى تعميق هذا الجانب من تفعيل قيم الطيّب، ويستكشف التوجّهات التي من شأنها أن تُحدث تكاملًا بين المبادئ المقاصدية وواقع الممارسات الماليّة. ويُعدُّ تطوير هذه التوجّهات بمثابة خارطةِ طريقٍ للمؤسّسات المالية لفهم قيم الطيّب وتكييفها في إطار الممارسة العملية.

الشكل ٦: مفهوم الطيّب

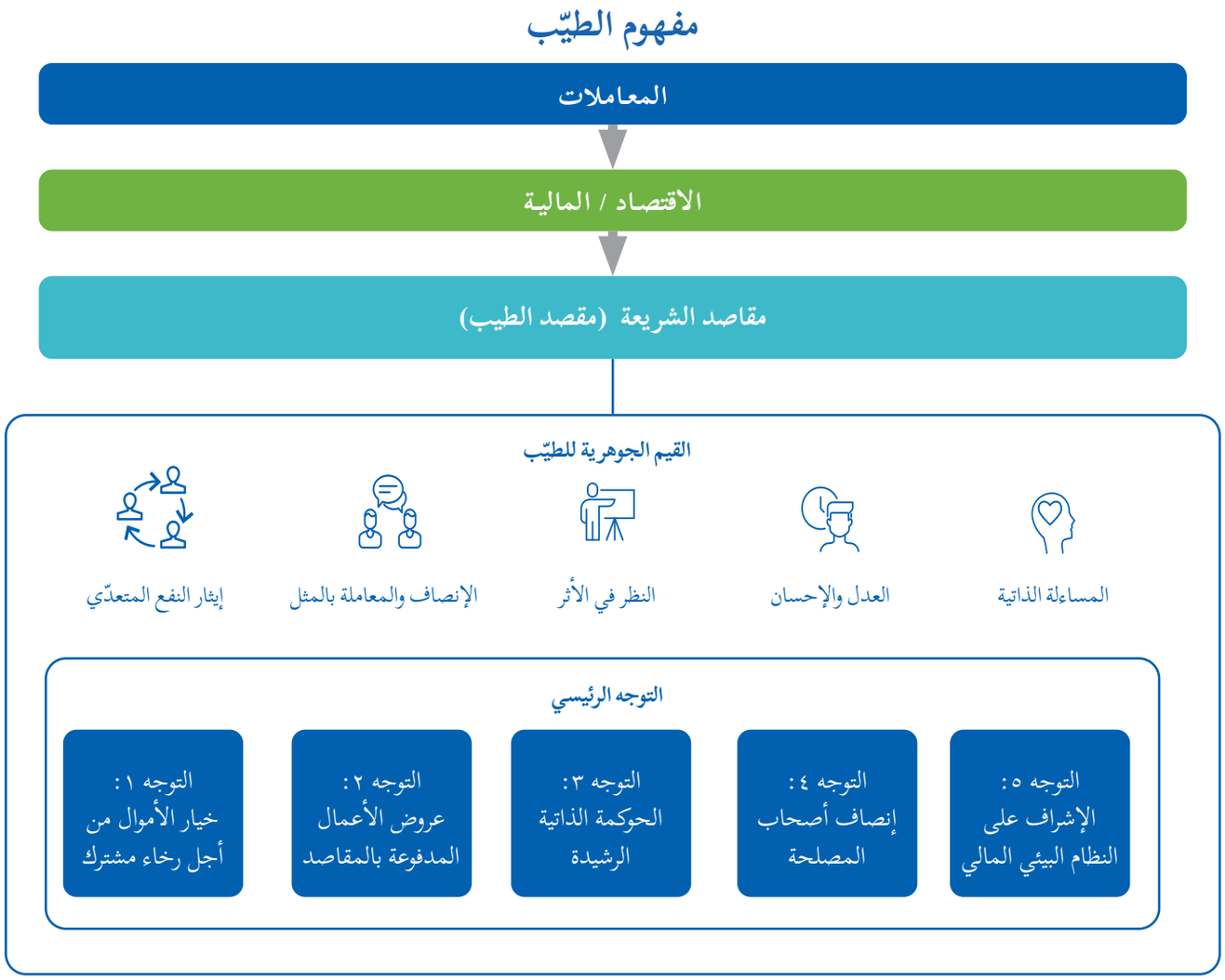

## التوجّه الرئيسي الأول: خيار الأموال من أجل رخاءٍ مشتركٍ

### ١. تعريف:

يروم توجُّه "خيار الأموال من أجل رخاءٍ مشتركٍ" ضمان طهارتها وطيبها من حيث كسبها وتعبئتها وتخصيصها لأغراضٍ تمويلية واستثمارية مع التركيز على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز العدالة، وتعظيم الفوائد ذات النفع المتعدّي.

وتضطلع المؤسّسات المالية، باعتبارها الواسطة الرئيسية التي تربط جميع الوكلاء الاقتصاديين، بمسؤوليةٍ حاسمةٍ تتمثّل في الحفاظ على الثروة، ويتجاوز هذا الالتزام مجرد تعبئة الثروة؛ إلى الالتزام بالتوزيع العادل لها، والمسؤولية الاجتماعية في توظيفها، ويؤكّد التوجّه على نهجٍ متعدّد الأوجه يجب أن تعتمده المؤسسات المالية لضمان صفاء وطهارة الثروة من أجل الرخاء المشترك. وتحقيقًا لهذا المقصد، فإنّ هذا التوجّه له أربعة محاور فرعيةٍ يتمّ من خلالها تشغيل المال وتقييمه، وهي: خلق الثروة، وتعبئتها، وتخصيصها، والحفاظ عليها. وقد تمّ اختيار هذه الجوانب بعناية لتغطيةٍ شاملةٍ لجميع جوانب عمليات المؤسسات المالية التي يمكن للطيّب توجيهها فيما يتعلّق بالمال.

### ٢. التوجّهات الفرعية: يتضمّن تحقيق المال الطاهر من أجل الرخاء المشترك أربعة محاور فرعيةٍ على النحو الآتي:

**خَلقُ الثروة:** المؤسسات المالية الإسلامية مطالبةٌ بتجاوز النهج التقليدي الذي يركّز على تعظيم الربح، فهي مطالبة بخلق قيمةٍ من خلال تطوير منتجاتٍ وخدماتٍ ماليةٍ لا تولّد الأرباح فحسب، بل تُسهِمُ في الرفاهيّة العامة للمجتمع أيضًا. وهذا يشمل هندسة منتجاتٍ تدعم استدامة ممارسات الأعمال، والمؤسسات الاجتماعية، والمبادرات التي تعزّز المسؤولية البيئية.

**التعبئة:** يبدأ التوزيع العادل للثروة بتوسيع نطاق الوصول المالي إلى المجتمعات المُهَمّشَةِ وغير المتعاملة مع البنوك، وتضطلع المؤسسات المالية بدورٍ حاسمٍ في هذه العملية من خلال تنفيذ مبادراتٍ لزيادة الثقافة المالية، وتوفير خدماتٍ مصرفيّة يمكن الوصول إليها، وتعزيز بيئةٍ داعمةٍ لريادة الأعمال، إنّ تعبئة الثروة تضمن وصول الرخاء إلى جميع شرائح المجتمع.

ويَنصَبُّ التركيز هنا على كسر الحواجز التي تُعيق مشاركة مجتمعاتٍ معينةٍ في خلق الثروة، وتشجّع المؤسسات المالية على العمل بنشاطٍ لتعزيز وتيسير مشاركة المجتمعات المحليّة المحرومة من الخدمات في الأنشطة الاقتصادية، ويشمل ذلك التعليمَ الماليّ المُستهدِف لهذه الطبقة، أو منحَهم شروط إقراضٍ تفضيلية، أو هندسةَ منتجاتٍ ماليةٍ متخصّصةٍ مصمّمةٍ للنهوض بهذه المجتمعات.

ويتطلّب تحقيق الرخاء المشترك توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل أولئك الذين يستبعدهم النظام المصرفي التقليدي، ولا يقتصر الشمول المالي على الوصول فحسب، بل يتعلّق أيضًا بتكييف الخدمات لتلبية الاحتياجات الفريدة للمجتمعات المتنوعة، وينطوي هذا على الوصول إلى غير المتعاملين مع البنوك، وتزويدهم بأدوات الإدارة المالية، وتعزيز الشعور بالتمكين الاقتصادي.

**التخصيص:** يمكن للمال، عند تخصيصه بشكلٍ استراتيجي، أن يُعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، ويتم حثّ المؤسسات المالية على إعطاء الأولوية لتسخير الموارد نحو المشاريع التي تُسهم في رفاهية المجتمع، ويشمل ذلك الاستثمارات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها من المبادرات التي تعزز التنمية المجتمعية.

وبالمثل، يتمّ تشجيع المؤسسات المالية على إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات التأثير، تلك التي لا تُسهم في النمو المالي فحسب، بل تُعالج التحديات الاجتماعية والبيئية الملحة أيضًا، وهذا يقتضي البحث بنشاطٍ عن الفرص التي تنسجم وأهداف التنمية المستدامة، ويكون لها تأثيرٌ إيجابي على المجتمع.

**الحفـظ:** ينطوي حفـظ المـال على جهـودٍ شـاملةٍ لإدارة المخاطـر، فيجـب على المؤسسـات الماليـة تحديـد وإدارة المخاطـر المختلفـة، بمـا في ذلـك المخاطـر البيئيـة والاجتماعيـة والحوكمـة والشـريعة، فمـن خـلال دمـج هـذه الاعتبـارات في ممارسـات إدارة المخاطـر، تضمـن المؤسسـات اسـتدامة الثـروة.

وبالرغـم من محوريّة تقديـم الائتمـان، غير أنّه لا بدّ أن يتـمّ على نحـوٍ مسؤولٍ، فينبغي للمؤسسـات الماليـة أن تتوخّـى الحـذر في توفير الموارد الماليـة، وضمـان عـدم الإفراط في الاسـتدانة لدى العمـلاء واحتمـال تعثرهـم عـن وفائهـم بالتزاماتهـم الماليـة، فهـذا النهـج يحمـي العمـلاء من حـالات التخلّـف عـن السـداد المحتملـة، ويعطـي الضمانـات ضـد مخاطـر فقـدان الممتلكـات.

## التوجّه الرئيسي الثاني: عروض الأعمال المدفوعة بالمقاصد

### تعريف:

يؤكّد توجّه تطوير منتجاتٍ مدفوعةٍ بالمقاصد أهميته في إضافة قيمةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، من خلال تقديم منتجاتٍ قائمةٍ على اقتصادٍ حقيقي ومصمّمةٍ لتلبية احتياجات السوق المحدّدة، مع مراعاة عواقب هذه الأعمال وآثارها. وهذا يعني تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع تقليل أو إزالة أي ضررٍ يلحق بأيّ من هذه الجوانب، مع التركيز على المزايا المتعدّية لصالح الجميع.

ففي عروض الأعمال المدفوعة بالمقاصد، يَنصَبُّ التركيز على أصالة تطوير وتقديم المنتجات المالية القائمة على الاقتصاد الحقيقي، ويضمن هذا النهج ألّا تركّز المنتجات على الربح فقط، ولكن يتمّ هندستها بفهمٍ عميقٍ لاحتياجات السوق، مع مراعاة العواقب الأخلاقية، وتعظيم التأثيرات الإيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كل هذا بهدف تقديم عروضٍ تتجاوز نتائجُها المكاسبَ قصيرة الأجل، لتكون بعيدة النظر في خدمة المنتجات للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع، والتي تجسّد التزامًا بالنفع المتعدّي للأجيال المتعاقبة.

## التوجّهات الفرعية: يتضمّن تحقيق عروض الأعمال المدفوعة بالمقاصد ثلاثة محاور فرعية هي:

**١ـ هيكل المنتج:** يبدأ عرض الأعمال المدفوعة بالمقاصد من هيكلة المنتجات التي تضمن هياكل متوافقةً مع الشريعة الإسلامية مع ربطٍ اقتصاديّ حقيقيّ وقيمةٍ مضافةٍ، ويؤسّس ترسيخ المنتجات في القطاعات الحقيقية للاقتصاد صلةً قويةً بين الأدوات المالية والأنشطة الاقتصادية الملموسة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أحد الجوانب الرئيسية لهياكل المنتجات المدفوعة بالمقاصد هو دمج الخدمات غير المالية بما يتجاوز العروض المالية التقليدية في المؤسسات المالية. وينبغي استكشاف تكامل الخدمات غير المالية لتعزيز الوساطة المالية لتشمل التمكين المالي للعملاء، وتوفير قيمةٍ مضافةٍ لهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

**الهدف:** النظر في الهدف من التمويل لضمان مشروعٍ ذي قيمةٍ مضافةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ حقيقيةٍ، ويجب أن يكون ثمّة فحصٌ دقيقٌ للغرض من وراء التمويل، والتأكّد من أنه يتماشى مع المشاريع المفيدة التي تُسهم في تحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية.

**التأثير النهائي:** لطالما ركّزت المؤسسات المالية على الجدارة الائتمانية للعملاء باعتبارها المحرك الرئيسي في صنع القرار بشأن التمويل، ومع ذلك، فإن ثمّة حاجةٌ متزايدةٌ للنظر في التأثير النهائي وعواقب عروض الأعمال. هذا ما ترومه الاستدامة ESG واعتبارات الاستدامة الأخرى من خلال النظر فيها من قبل المؤسسات المالية، وهذا الاعتبار متعدّد الأوجه ويشمل الجوانب الآتية:

أ. مراعاة أصحاب المصلحة: يجب تقييم التأثير النهائي لعروض الأعمال بناءً على النظر في الأغراض القيمية لأصحاب المصلحة، مما يضمن أنّ الفوائد تتجاوز مجرّد المكاسب المالية قصيرة الأجل.

ب. منتجات مبتكرة لمن يحظون بخدماتٍ غير كافيةٍ: يجب توجيه الابتكار جزئيًا نحو تطوير منتجاتٍ مصمّمةٍ خصيصًا لتلبية احتياجات المجتمعات التي تحظى بخدماتٍ ماليةٍ غير كافيةٍ، وتعزيز الشمول المالي، ومعالجة تحدياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ محدّدةٍ.

ج. الالتزام بالتمويل الاجتماعي طويل الأجل: ينبغي إعطاء الأولوية للالتزام بمبادرات التمويل الاجتماعي طويلة الأجل، وضمان الآثار الإيجابية المستدامة على المجتمع.

# التوجّه الرئيسي الثالث: الحوكمة الذاتية الرشيدة

## تعريف:

تتطلّب الحوكمة الذاتية الرشيدة من المؤسسات المالية أن تُخضِع نفسها بشكلٍ استباقي للمساءلة في كلٍّ من العمليات الداخلية والتفاعلات الخارجية، ويهدف هذا الأمر إلى تعزيز الحوكمة الذاتية الفعّالة والمسؤولة داخل المنظّمة، وهي تنطوي على الإدارة المسؤولة للموارد وعمليات صنع القرار، وحماية الحقوق الفردية والصالح العام.

وفي هذا المجال تُطالَب المؤسسات المالية بتحمّل المسؤولية بشكلٍ استباقيّ عن أعمالها، داخليًا وخارجيًا، وهذا يتجاوز مجرّد الامتثال للوائح؛ إلى الحوكمة الذاتية الفعّالة والاستباقية والمسؤولة في الإدارة الحكيمة للموارد، وعمليات صنع القرار الأخلاقية، والتفاني في حماية الحقوق الفردية، والرفاه الجماعي للمجتمع.

## التوجّهات الفرعية: تحقيق الحوكمة الذاتية الرشيدة يتضمن أربعة محاور فرعية هي:

**الإفصاحات الاستباقية:** الكشف عن ما هو جوهريٌّ مما يتجاوز المتطلبات التنظيمية، بطريقةٍ تضمن الوضوح والشفافية لأصحاب المصلحة المعنيين، وهو ما يُوجب على المؤسسات المالية تجاوز الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكشف عن المعلومات المهمة، إلى الالتزام بالوضوح والشفافية، وضمان أن يكون أصحاب المصلحة على اطلاعٍ جيّدٍ.

**السلوك الأخلاقي والنزاهة:** ويشمل ذلك سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات، من خلال وضع سياساتٍ وإجراءاتٍ واضحةٍ للإبلاغ عن المخالفات، وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن الممارسات غير الأخلاقية دون خوفٍ من الانتقام.

**ممارسات الإفصاح الشفّافة:** من خلال التأكيد على التزام المؤسسات المالية بالتواصل الشفّاف، وهو يستلزم تجاوز التوقّعات التنظيمية من خلال توفير معلوماتٍ واضحةٍ وشاملةٍ وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، وهذا ينطوي على ضمان الوضوح في الإفصاحات، وتبادل نظرة شاملة للعمليات، واستخدام التكنولوجيا للتواصل الفعّال، والمشاركة بنشاطٍ مع أصحاب المصلحة للحصول على تعليقاتٍ قيّمةٍ. ويَنصَبُّ التركيز في هذا الجانب على غرس ثقافة الانفتاح التي تتجاوز الولايات التنظيمية، وتعزز الثقة والمساءلة.

**المساءلة الفردية:** وضع خرائط طريقٍ وأُطر حوكمةٍ واضحة توجّه المؤسسة في الحفاظ على معايير عاليةٍ من المساءلة، إضافة إلى المراقبة المنتظمة للعمليات الداخلية والتقدّم المحرز لتحديد مجالات التحسين، وضمان الالتزام المستمرّ بمبادئ الحوكمة.

# التوجّه الرئيسي الرابع: إنصاف أصحاب المصلحة

## تعريف:

يجسّد إنصافُ أصحاب المصلحة المعاملةَ بالمثل والإحسانَ والتعاملَ العادل مع جميع أصحاب المصلحة في المؤسسة المالية، بما في ذلك العملاء والموظفين والمجتمع الأوسع، إنّه ينطوي على تقديم المنتجات والخدمات مع ضمان تحقيق فوائدها للعملاء.

إنّ المؤسسات المالية مكلّفةٌ بتعزيز علاقاتٍ عادلةٍ ومنصفةٍ مع جميع أصحاب المصلحة، مع الاعتراف بترابط أدوارها في الإطار المجتمعي الأوسع، وهذا لا يتطلّب تلبية المعايير التنظيمية فحسب، وإنّما يتطلب الذهاب إلى أبعد من ذلك أيضًا، لضمان إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح العملاء والموظفين والمجتمع ككل.

## التوجّهات الفرعية: يتضمّن تحقيق العدالة لأصحاب المصلحة أربعة محاور فرعية هي:

**رفاهيّة الموظفين والمعاملة العادلة:** يُعدّ ضمان رفاهيّة الموظفين ومعاملتهم العادلة جانبًا أساسيًا من جوانب الإنصاف لأصحاب المصلحة، فيجب على المؤسسات المالية اعتماد سياساتٍ تعطي الأولوية للصحّة البدنية والعقلية للموظفين، وتوفّر تعويضاتٍ عادلةً وفُرصًا للنمو المهني، ويحتاج جذب المواهب إلى نظامٍ بيئيّ مترابطٍ يُعين على تنفيذ الممارسات التي تخلق بيئة عملٍ جذّابة، وجذب المهنيين المهرة الذين يسهمون في بناء نظامٍ بيئيّ تعاونيّ ومترابطٍ.

**تحسين تجربة العملاء:** يمتدّ الإنصاف لأصحاب المصلحة إلى العملاء من خلال التركيز على تعزيز تجربتهم الإجمالية، وتحقق المؤسّسات المالية ذلك من خلال التحسين المستمر للخدمات والتفاعلات. وتحقيقًا لهذه الغاية، يعدّ تعزيز البنية التحتية لوصول العملاء إلى الخدمات المالية جزءًا لا يتجزأ من ذلك، ويتطلّب استثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية المادية لضمان الوصول العادل إلى الخدمات المالية لجميع العملاء.

**تبادل المعرفة:** يكمن جزءٌ من تحقيق العدالة لأصحاب المصلحة في تعزيز ثقافة تبادل المعرفة والتمكين المالي، وهذا ينطوي على تطوير مستودعات المعرفة، وتشجيع تبادل الأفكار داخل المؤسّسة ومع أصحاب المصلحة. ويضمن هذا النهج نشر المعلومات بشفافيّةٍ، مما يعود بالفائدة على كلٍّ من العمليات الداخلية وأصحاب المصلحة الخارجيين.

**بناء القدرات وتحسين المهارات والارتقاء بها:** يعدُّ بناء القدرات مكوّنًا حيويًا لإنصاف أصحاب المصلحة، مع التركيز على التحسين المستمر للمهارات داخل المؤسسة، كما يجب تنفيذ برامج صقل المهارات والارتقاء بها لتمكين الموظفين، وضمان أنهم مجهّزون تجهيزًا جيدًا لمواجهة التحديات المتسارعة والمساهمة بشكلٍ هادفٍ في نجاح المؤسسة والاستدامة الشاملة لرأس المال البشري، وهذا الالتزام بتطوير الموظفين يتماشى مع مبادئ العدالة والمعاملة بالمثل.

# التوجّه الرئيسي الخامس: رعاية النظام البيئي المالي

## تعريف:

يتطلّب رعاية النظام البيئي المالي من المؤسسات المالية أن تكون مشاركًا استباقيًا في النظام البيئي الاقتصادي الأوسع، وربط القطاعات الاقتصادية، وتعزيز العدالة والمساءلة وتحسين الموارد لصالح المجتمع والاقتصاد والبيئة.

فالمؤسّسة الماليّة الإسلامية بصفتها راعيةً للنظام البيئي المالي، تتحمّل مسؤولية تجاوز المصلحة الذاتية والقيام بدورٍ استباقي في المساهمة في الرفاه المجتمعي والاقتصادي والبيئي، وهذا ينطوي على ربط القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تعاملاتها وعملياتها المالية لضمان التخصيص الفعّال لرأس المال وتدفق الأموال، بالإضافة إلى ذلك، يتطلّب الإشراف على النظام البيئي المالي تعزيز الممارسات العادلة والأخلاقية، وضمان المساءلة في كيفية إدارة الموارد الماليّة، وتحسين توزيع رأس المال لتحقيق التوازن بين دوافع الربح والمصلحة الجماعية. فمن خلال خدمة مصالح المجتمعات والاقتصاد الحقيقي والبيئة جنبًا إلى جنبٍ مع المساهمين، يمكن للمؤسسات المالية أن تدعم التزاماتها الإشرافيّة عبر الأنظمة المالية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة.

## التوجّهات الفرعية: يتضمّن تحقيق رعاية النظام البيئي المالي أربعة محاور فرعية هي:

**تحليل العوامل الخارجيّة:** تجاهلت المؤسسات المالية تاريخيًا التأثير المجتمعي لعملياتها، ممّا أدّى في كثير من الأحيان إلى عواقب سلبيةٍ، مثل عدم المساواة في الدخل والأزمات المالية. ويؤكّد مفهوم المعاملات في الاقتصاد الإسلامي على أهمية استيعاب العوامل الخارجية وعواقب المنتجات المالية، وتشجيع المؤسسات على إجراء تقييمٍ شاملٍ للعواقب قصيرةٍ ومتوسطةٍ وطويلةِ الأجل لإجراءاتها المالية. وهذا ينطوي على تحليلٍ دقيقٍ للمعاملات والتعاملات لفهم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة وتخفيفها.

**الاستثمارات المستدامة:** يتوجّب على المؤسسات المالية النظر في الاستثمارات المستدامة التي لا تحافظ على البيئة فحسب، بل تُسهم في الانتقال العادل لثرواتها أيضًا. ويؤكّد هذا التوجّه الفرعي، الذي يتّسم بأهميةٍ خاصّةٍ بالنسبة للبلدان الإسلامية النامية، على الحاجة إلى استثماراتٍ تتجاوز مجرّد اعتبار أرصدة الكربون إلى السعي لتوليد فوائد متعديةٍ. وينصبُّ التركيز على تعزيز الاقتصادات التي تتماشى مع الحفاظ على البيئة مع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

**ممارسات الاستدامة:** يتمّ تشجيع المؤسسات المالية على تبنّي ممارسات الاقتصاد الدائري والمتجدّد، وتقليل النفايات وتعزيز إعادة التدوير. ويسعى هذا التوجّه الفرعي إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والتجارية والبيئية، ومواءمة الأنشطة المالية مع أهداف الاستدامة. والهدف من ذلك هو تصميم أنظمةٍ تضمن طول عمر الموارد وتسهم في الرفاه العام للمجتمع.

**النظر في الأطر القائمة:** ينبغي للمؤسسات المالية أن تعتمد ممارسات الاستدامة مسترشدةً بالأطر القائمة، وهذا ينطوي على دمج المبادئ والمبادئ التوجيهية لاسيما تلك التي تعزّز ESG والأنشطة المالية المستدامة، من خلال الالتزام بالأطر المعترف بها، وهو ما يمكّن المؤسسات من ضمان الاتساق والمساءلة والمواءمة مع أهداف الاستدامة العالمية.

# ٩. تحفيز الطيّب من خلال برامج التنمية الوطنيّة للتمويل الإسلامي

## الطيّب والتمويل الإسلامي: النشأة

تمّ تسليط الضوء على مصطلح "الطيّب" من قِبَلِ رئيس الوزراء الماليزي داتوك سيري أنور إبراهيم خلال إطلاق "الاقتصاد المدني: تمكين الناس" في ٢٧ يوليو ٢٠٢٣، حيث في خطابه أن يُتَوَقَّعُ أن يَتَبَوَّأ "الاقتصاد المدني"[١] في ماليزيا مكانةً قياديّةً في الاقتصاد الإسلامي العالمي، وللقيام بذلك، يجب أن يضطلع التمويل الإسلامي بدورٍ حاسمٍ، وهذا يتطلّب المزيد من التعزيز للنظام، واعترافًا بالنمو المثير للإعجاب لصناعة التمويل الإسلامي الماليزية وأساسها المتجذر، وقد سلّط رئيس الوزراء الضوء على حاجة نظام التمويل الإسلامي إلى رفع المستوى إلى ما هو أعلى درجة من الحلال (مكتب إدارة المشاريع، ٢٠٢٣). فقد جاء في خطابه:

> "يحتاج نظام التمويل الإسلامي إلى رفع مستوى أعلى من **الحلال** (كونه مباحًا ومتوافقًا مع القانون ومتوافقًا مع ظواهر الشريعة الإسلامية والفقه)، **إلى الطيّب** (كونه نقيًا وصحيًا وأقرب إلى المثل العليا للغرض أو مقاصد الشريعة[٢])، ولا يمكن تحقيق جهود التنمية الوطنية الشاملة والمدنية إلا من خلال نظامٍ مالي عادلٍ ومتّسقٍ مع القيم وقائمٍ على مقاصد الشريعة".
>
> – رئيس الوزراء داتوك سيري أنور إبراهيم

وقد أكد صاحب السمو الملكي السلطان نازرين معز الدين شاه، سلطان بيراك، باستمرارٍ على ضرورة التحوّل من الحلال إلى الطيّب وأهميّة المساعي المستمرّة في هذا الشأن في خطاباته، وصرّح بما يلي:

> "لجعل التمويل الإسلامي ٢٫٠ حقيقةً واقعيةً، يجب علينا أيضًا أن نسعى جاهدين لنكون أكثر أصالةً للروح الحقيقية للشريعة الإسلامية، والمقاصد... كيف يمكننا تحويل هذا التراث، وهذا الإطار الشرعي المقدّس إلى حلولٍ عمليّةٍ وقابلةٍ للقياس والتّتبع لمعالجة الصدمات المدمّرة اليوم؟ كيف يمكننا التأكّد من أنّ الفقه، فقه الإسلام، قد لحق بما فيه الكفاية بالمتطلّبات الصارمة للتمويل الحديث؟ وبينما تستكشفون هذه الأسئلة في دراساتكم وأبحاثكم المستقبليّة، أحثّكم على التفكير في هذا، لتحقيق الشريعة بشكلٍ أصيلٍ، وإظهار التطلّعات لتحقيق هذه الأهداف في الواقع، علينا أن **نتجاوز ما هو مجرّد حلالٍ، لتحقيق شيء أقرب إلى الطيّب**".
>
> – صاحب السمو الملكي السلطان نازرين معز الدين شاه (في خطابٍ بمناسبة افتتاح الحرم الجامعي الجديد لجامعة INCIEF، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢)

---

١ الاقتصاد المدني هو إطار اقتصادي يغطّي مختلف عناصر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك خطوات تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتقوية الصناعات المحلية لتصبح أكثر ابتكارًا وتنافسيّةً وقدرةً على التوسّع في السوق العالمية.

٢ قال الإمام أبو حامد الغزالي، وهو عالمٌ إسلامي كبيرٌ من القرون الأولى، في توضيحه لنهج مقاصد الشمولي: "إنّ مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم.. فكلّ ما يتضمّن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة.. وكل ما يُفَوِّتُ هذه الأصول فهو مفسدةٌ ودفعها مصلحةٌ".

إنّ هذا الخطاب الـمُلهِمَ والتوجيهاتِ الاستراتيجيةَ حول التمويل الإسلامي يهدف إلى تشجيع الجهود الساعية إلى "**مستقبلٍ اقتصادي ليس حلالًا فحسب بل طيّبًا مُستدامًا وشاملًا ومُنصِفًا**" (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٢٤).

لقد جاءت دعوة صناعة التمويل الإسلامي إلى الانتقال واعتبار الطيب ومقاصد الشريعة في الوقت المناسب، فالبلاد تعاني من تحدّياتٍ عالميةٍ ومحليّةٍ، وتشمل التحديات العالمية التوترات الجيوسياسية، وتعطّل التجارة العالميّة وسلاسل التوريد، فضلًا عن ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة والتضخّم، وفي الوقت نفسه، تشمل التحديات الاقتصادية المحليّة الرئيسية التفاوتات في التنمية والدخل، والحيّز المالي المحدود، وبطء التحوّل الهيكلي للاقتصاد (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٣). ومن المأمول أن يكون الانتقال إلى الطيّب منارةً أخرى في جهود الحكومة لتعزيز المرونة الاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التدابير المنصوص عليها في "الاقتصاد المدني".

لقد كانت ماليزيا في الطليعة من حيث التأسيس لمقاصد الشريعة، وكذلك الاستدامة باعتبارهما إطارين جديدين في سوق التمويل الإسلامي العالمي. إنّ دعوة التمويل الإسلامي للتحرّك نحو الطيّب باعتباره مقصدا من مقاصد الشريعة تتقاطع بشكلٍ جيدٍ مع الجهود والمبادرات الحالية لمنظمي التمويل الإسلامي في ماليزيا والعالم، وهذا واضح في مخاوف الجهات الإشرافية والرقابية ودوافعها في صياغة جداول الأعمال الوطنية الرئيسية للتنمية المستقبلية للتمويل الإسلامي، وينعكس ذلك بوضوحٍ في مخطّط القطاع المالي للبنك المركزي الماليزي (BNM ٢٠٢٢-٢٠٢٦)، والخطة الرئيسية لسوق رأس المال ٣ (٢٠٢١-٢٠٢٥) لهيئة الأوراق المالية الماليزية (SC).

## مخطط القطاع المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٦

يحدّد مخطط القطاع المالي أولويات تطوير البنك المركزي الماليزي للقطاع المالي على مدى السنوات الخمس المقبلة (٢٠٢٢-٢٠٢٦). وهي ترتكز على الجهود الرامية إلى تعزيز حركيّة السوق ودعم أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز المستمرّ على ولاياتها المتعلّقة بالاستقرار النقدي والمالي، وإدراكًا منه أنّ عافية القطاع المالي متشابكةٌ بشكلٍ وثيقٍ مع الاقتصاد الأوسع، فضلًا عن البيئة الطبيعية، يؤكّد المخطط على الحاجة إلى أن تكون الصناعة أكثر فعاليّة في خدمة الاقتصاد، لاسيّما المساعدة في دعم الأمة في الانتقال إلى المرحلة القادمة من التنمية.

وفي ضوء الحاجة إلى تطوير نموٍ اقتصاديّ متوازنٍ وتقدميّ ومستدامٍ وشاملٍ، حدّد المخطّط خمسة محاور استراتيجية، أحدها تعزيز التمويل القائم على القيمة من خلال قيادة التمويل الإسلامي، ولتعزيز هذا التوجّه، وُضِعَت جملةٍ من التدابير للجهة التنظيمية وأصحاب المصلحة في الصناعة لاعتمادها، والتي من شأنها أن تشمل تعزيز العوامل التمكينية لسياسات التمويل القائم على القيمة لتحقيق تأثيرٍ أكبر، وهذه التدابير هي:

١. تطوير بيئةٍ تنظيميةٍ أكثر ملاءمةً لتسهيل تطبيق العقود الشرعية المتنوّعة.
٢. دعم جهود الابتكار في الصناعة من خلال تطوير نماذج أعمالٍ وحلولٍ وممارساتٍ جديدةٍ قائمةٍ على القيمة.
٣. تسهيل نشاطٍ أكبر لأصحاب المصلحة من خلال إفصاحاتٍ عالية الجودة.

يمكن أن تقوم **القيم الأساسية للطيّب** جنبًا إلى جنب مع **توجّهات الطيّب** كما هو موضح في القسم السابق بدورٍ توجيهيّ رئيسيّ عند تنفيذ هذه التدابير، كون الطيّب يؤكّد على أهمية طهارة المال وجودته للازدهار المشترك، وهذا يتطلّب أن تكون الثروة ومصدرها طيّبةً في جميع مراحلها بما في ذلك كسبها وتعبئتها وتخصيصها، فمن خلال دمج هذه المتطلبات، يمكن تطوير بيئةٍ تنظيميةٍ أكثر ملاءمةً لتسهيل تطبيق العقود الشرعية المتنوّعة على النحو المتوخّى في المخطّط. وسيضمن ذلك أيضًا تخصيص الأموال مع التركيز على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز العدالة، وتعظيم المنافع المتعدّية.

بالإضافة إلى ذلك، يروّج الطيّب لعروض الأعمال الهادفة والتي تؤكّد على أصالة النيّة والقصد عند إنشاء منتجاتٍ ذات قيمةٍ، فمن خلال دعم جهود الابتكار في الصناعة في تطوير نماذج وحلول وممارسات أعمال جديدة قائمة على القيمة، يتطلّب الطيّب أن تكون هذه العروض من المنتجات قائمة على الاقتصاد الحقيقي ومصمّمة لتلبية احتياجات السوق المحدّدة. وهذا يوجب على الصناعة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار أثر الأفعال وعواقبها بالإضافة إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز على النفع المتعدّي، فمن شأن المبادرات الحقيقية القائمة على القيمة التي تتضمّن ميزات الطيّب أن تسهّل إلى حدٍّ كبيرٍ تطوير إفصاحاتٍ ذات جودةٍ أفضل كما هو مطلوبٌ في المخطّط.

## المخطط الرئيسي لسوق رأس المال ٣ (٢٠٢١-٢٠٢٥)

يطمح المخطّط الرئيسي لسوق رأس المال ٣ التابع للّجنة العليا للمشاريع إلى سوق رأس مالٍ ونظامٍ بيئي داعمٍ يعمل من أجل المنفعة الجماعية للجميع، إنّه يمهّد الطريق لعموم السكان للمشاركة في النمو المستدام والمنتج للأمّة، والتداولِ الأوسع للثروة، إن خلق قيمة أكبر لكلّ من المستثمرين والمصْدِرين يتطلّب أن تكون سوق رأس المال المحليّة أكثر كفاءةً في تعبئة رأس المال في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وذلك لتشجيع المزيد من التنوّع في السوق - سوقٍ متعدّدة الطبقات - مدعومةٍ بمشهد وساطةٍ تنافسي ومدعومٍ بالتكنولوجيا.

ولبناء مثل هذا النظام البيئي، تؤكّد الخطة الرئيسية على ثلاثة محاور تنموية رئيسية: أحد هذه المحاور، تسهيل سوق رأس المال الذي من شأنه تشكيل اقتصاد أصحاب المصلحة مع تعبئة رأس المال الفعّالة من خلال الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI)، وحلول سوق رأس المال الإسلامي (ICM) للشركات المستدامة والمسؤولة والموجّهة نحو أصحاب المصلحة. ويؤكّد اقتصاد أصحاب المصلحة على خلق القيمة على المدى الطويل، حيث تتحمّل الشركات مسؤولياتٍ أكبر تتجاوز الأرباح قصيرة الأجل، وتراعي احتياجات أصحاب المصلحة، بدءًا من المساهمين والموظفين وشركاء الأعمال ووصولًا إلى البيئة والمجتمع.

وفي إطار هذا التوجّه التنموي، حدّد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP٣)، أولوياتٍ إنمائيةً متعدّدةً لمبادرة التنمية المستدامة وآليّة التنمية المستدامة، لضمان توسيع نطاق الإدارة المتكاملة للمخاطر، لتشمل أصحاب المصلحة الاقتصاديين الأوسع نطاقًا، وذلك من خلال:

١. تمكين وصولٍ أكبر إلى تعبئة الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MS-MEs)، مع التركيز على أولئك الذين يعملون في الاقتصاد الحلال.
٢. وضع إرشاداتٍ لتسهيل تقييم الشركات غير المدرجة لأنشطة جَمعِ الأموال الإسلامية.
٣. تطوير إرشاداتٍ لدمج متطلبات الشريعة الإسلامية وأفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة المحدودة.
٤. الاستفادة من أُطُرِ عمل سوق الأوراق المالية ذات الصلة وتعزيزها لدعم منظومة التمويل الاجتماعي الإسلامي.

وتأكيدًا لما ذُكر سابقًا، يمكن أن تضطلع القيم الأساسية للطيّب بدورٍ توجيهيّ رئيسيّ في تطوير هذه المبادرات. بالإضافة إلى جودة المال من أجل الرخاء المشترك، وعروض الأعمال المدفوعة بالمقاصد كما هو موضحٌ سابقًا. ويؤكّد الطيّب على الحَوكمة الذاتية الفعّالة التي تتطلّب من المؤسسات المالية أن تحاسب نفسها بشكلٍ استباقي في كلٍّ من العمليات الداخلية والتفاعلات الخارجية. وتهدف إلى تعزيز الحكم الذاتي الفعّال والمسؤول داخل المنظّمة، ومن المهم دمج هذه المعايير أثناء تطوير الإرشادات لتسهيل تقييم الشركات غير المدرجة لأنشطة جمع الأموال الإسلامية ودمج متطلبات الشريعة وأفضل ممارسات ESG للشركات الخاصة المحدودة، فهذا يساعد في خلق إدارةٍ مسؤولةٍ للموارد وعمليات صنع القرار وحماية الحقوق الفردية والصالح العام.

علاوةً على ذلك، يعزّز الطيّب العدالة لأصحاب المصلحة والإشراف على النظام البيئي المالي. إنّ إنصاف أصحاب المصلحة يستلزم المعاملة بالمثل والإحسان والعدالة في التعامل مع جميع أصحاب المصلحة، وهذا المعيار لا غنى عنه، حيث إن جزءًا من استراتيجية المخطّط الرئيسي هو تمكين وصولٍ أكبر إلى توفير الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للقطاع المحروم، وخاصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الحلال، وهي تُعدُّ إحدى القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد. ويضمن استيعاب هذا المعيار أنّ منتجات وخدمات سوق الأوراق المالية ستفيد عملاءها، وخاصةً المحرومين وغير المخدومين. وفي الوقت نفسه، يتطلّب الإشراف على النظام البيئي المالي من المؤسسات المالية أن تكون مشاركًا استباقيًا في النظام البيئي الاقتصادي الأوسع، وربط القطاعات الاقتصادية، وتعزيز العدالة والمساءلة وتحسين الموارد لصالح المجتمع والاقتصاد والبيئة. وكلّ ذلك يتوافق بشكلٍ جيدٍ مع المبادرات المنصوص عليها في المخطّط الرئيسي لتحفيز نمو النظام البيئي للتمويل الاجتماعي الإسلامي من خلال دمج متطلبات الطيّب خلال عملية تعزيز أُطُرِ عمل سوق الأوراق المالية ذات الصلة.

## ما يحمله المستقبل

لقد وَضع الاقتصاد المدني ومخطط القطاع المالي والمخطط الرئيسي لسوق رأس المال 3 توقعاتٍ واضحةً لتحوّل الطيّب في قطاع التمويل الإسلامي، وإنّ المخرج النهائي هو نظامٌ ماليٌ عادلٌ وسلسٌ وقائمٌ على مقاصد الشريعة. وبينما كان يُنظر إلى هذه الفكرة على أنّها طموحةٌ وذات طابعٍ أكاديمي، في ضوء المناقشة الواردة أعلاه، فإنّ الأمر قد لا يكون كذلك بعد الآن. ذلك أنّ ثمّة حاجةً واضحةً وحقيقيةً وملحّةً لتبنّي الطيّب بوصفه مقصدًا في قطاع التمويل الإسلامي، مقصدًا يحوّله إلى نظامٍ ماليّ أكثر مسؤوليةً وشموليةً. فمن خلال ذلك، يمكن لقطاع التمويل الإسلامي أن يضطلع بدورٍ أكبر في تسهيل النمو المستدام والعادل في اقتصاد البلاد، وهذا أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لماليزيا من أجل القيادة في تشكيل المشهد العالمي المستقبلي للتمويل الإسلامي، ولا سيما تلبية طموح وضع ماليزيا كمركزٍ عالمي للتمويل الإسلامي، كما هو موضّح في الاقتصاد المدني.

# ١٠. الخطوات المستقبلية

## خطة الطيّب التنفيذية: ترجمة مفهوم الطيّب إلى واقعٍ ملموس

يكمن نجاح مفهوم الطيّب في ترجمة قيمه ومبادئه إلى عملٍ فعّال، وفي هذا الصدد، تتمتّع صناعة التمويل الإسلامي الماليزية بمكانةٍ متميّزةٍ، حيث إن لديها بالفعل بنيةً تحتيّةً وسياساتٍ ومبادراتٍ تقود العمل المتعلّق بالوساطة القائمة على القيمة VBI والوساطة القائمة على القيمة في التكافل VBIT والاستثمار المسؤول اجتماعيًا SRI على أرض الواقع. وفي حين أنّ هذا النظام البيئي لا يزال قيد التقدّم، ويواصل أصحاب المصلحة في الصناعة، بما في ذلك الجهات التنظيمية، العمل معًا لتعميم هذا القطاع بما يتماشى مع مخطّط القطاع المالي والخطة الرئيسية لسوق رأس المال. وللاستفادة من الدروس الرئيسية المستفادة من جهود الصناعة الحالية لتنفيذ مبادرات VBI وVBIT وSRI، والاستفادة من مفهوم الطيّب وتفعيله المبيّن سابقًا، يحدّد هذا القسم خطّة تنفيذ الطيّب. وتتوخّى الخطة اعتماد نهجٍ ثلاثي المحاور من أجل انتقال الصناعة المالية الإسلامية إلى مرتبة الطيّب. ويشتمل النهج قصير المدى على إشراك أصحاب المصلحة، ووضع الطيّب ضمن الأطر القائمة، وتطوير أدوات التنفيذ. ويستلزم النهج متوسط المدى تنفيذ التوعية بالطيّب وتقييمه وخارطة طريق تنفيذه. في حين يتضمّن النهج طويل المدى تطوير قياس الطيّب، والإفصاح القائم على الطيّب، وحلول الطيّب المبتكرة، ونشاط ممارسي الطيّب. وفيما يلي تفاصيل خطّة التنفيذ:

## استراتيجيةٌ قصيرة المدى؛ تتناول:

### ١. إشراك أصحاب المصلحة:

- ثمّة حاجةٌ إلى مزيدٍ من المداولات بين أصحاب المصلحة فيما يتعلّق بمفهوم الطيّب للتوصل إلى فهمٍ مشتركٍ وبلوغ حد أعلى من التوافق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم وُرَشِ عملٍ ومنتدياتٍ ومناقشاتٍ تضمّ أصحاب المصلحة في الصناعة، بما في ذلك المنظّمين والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية، لاستكشاف وتعميق فهم مبادئ الطيّب وتنفيذها عمليًا.

### ٢. إدراج الطيّب ضمن الأطر القائمة:

- إدراج الطيّب ضمن الأنظمة القائمة وأُطُر المقاصد مثل الوساطة القائمة على القيمة (VBI) من قبل البنك المركزي الماليزي، وإرشادات مقاصد الشريعة من قبل هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى خطط التنمية الوطنية الأخرى بما في ذلك التحول الوطني ٢٠٥٠ (TN٥٠)، ورؤية الرخاء المشترك ٢٠٣٠، وخطة ماليزيا الثانية عشرة. وسيضمن ذلك الاتساق مع المبادرات القائمة.

### ٣. تطوير أدوات التنفيذ:

- تطوير إطارٍ شاملٍ للقياس وبطاقة الأداء يتضمّن مؤشراتٍ ومقاييسَ دقيقةٍ لتقييم الامتثال للطيّب وأدائه. بالإضافة إلى ذلك، وضع قواعد الإشراف لتوجيه ممارسات الصناعة، وضمان توافقها مع مبادئ الطيّب والمساهمة في النمو المستدام والأخلاقي.

## استراتيجيةٌ متوسطة المدى؛ تتناول:

### ١. التوعية بالطيّب:

- خلق الوعي بمفهوم الطيّب من خلال الفعاليات الرئيسية للتوعية على مستوى البلاد، والحملات الدورية للتمويل الإسلامي، وبرامج تعليم التمويل الإسلامي، والاستفادة من المنصات والموارد الرقمية.
- توسيع نطاق التعاون والشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين ووسائل الإعلام وقادة الرأي الرئيسيين لزيادة الوعي بالطيّب.

### ٢. تقييم الطيّب:

- إجراء مسحٍ صناعي لتقييم مبادرات VBI وVBIT وSRI الحالية، وتحديد الثمرات الدانية (low hanging fruits) في النظام البيئي الحالي.
- إشراك أصحاب الصناعة في تحديد أيّ ثغراتٍ وقيودٍ وقضايا وتحدياتٍ تواجه تنفيذ الوساطة القائمة تعلى القيم VBI والوساطة القائمة على القيم في التكافلVBIT والاستثمار المسؤول اجتماعيا SRI وإيجاد حلولٍ لها.

### ٣. خارطة طريق تطبيق الطيّب:

- وضع خارطة طريقٍ لتطبيق مشروع الطيّب وخطة الطيّب الانتقالية لصناعة التمويل الإسلامي؛ يتمّ تطويرها من نتائج عملية المسح والمقابلات التي تتم مع أصحاب الصناعة المالية، ومن التخطيط الاستراتيجي الذي سيعالج الثغرات والتحدّيات، بالإضافة إلى مجموعةٍ من المعالم العملية والجدول الزمني.

## استراتيجيةٌ طويلة المدى؛ تتناول:

### ١. قياس الطيّب:

- تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية السنوية للطيّب (KPIs) بناءً على القيم والتوجّهات الأساسية للطيّب كما هو موضّح في القسم السابق. وتقوم مؤشرات الأداء الرئيسية للطيب بقياس وتتبّع تأثير مبادرات الطيّب بشكلٍ أكثر فعاليّةً.
- تطوير آلية تسجيل أو تصنيف تطبيق الطيّب.

### ٢. الإفصاح القائم على الطيّب:

- تعزيز ممارسات الإفصاح الحالية لضمان قدرٍ أكبر من الجودة والنزاهة في الإفصاح بما يتماشى مع القيم والتوجّهات الأساسية للطيّب، وهذا يخلق رؤيةً أكبر لمبادرات الطيّب في الأسواق المالية المحلية والدولية.

### ٣. حلول الطيّب المبتكرة:

- تطوير حلول الطيّب المبتكرة وتحسين ممارسات VBI وVBIT وSRI الحالية نحو اعتمادٍ أكبر لقيم الطيّب وتوجّهاته الأساسية؛ مدعومةً بمقاييس أكثر دقةً للقيمة والتأثير.

## حركيّة ممارسي الطيّب:

إشراك ممارسي الطيّب من خلال الاجتماعات والمناقشات والفعاليات الدوريّة في الصناعة لغرض التّعلم، ومشاركة وتبادل الأفكار عبر الصناعات المصرفيّة وغير المصرفيّة حول تجربتهم في تنفيذ مبادرات الطيّب وتوسيعها.

## التواصل العالمي للترويج للطيّب:

تعزيز الريادة الاستراتيجية في الترويج للطيّب من خلال المشاركة مع المنظمات الدولية الرائدة ذات الصلة بموضوع الاستدامة لاكتساب المزيد من الرؤى، وخلق الوعي بمفهوم الطيّب على مستوى العالم.

إنّ نجاح خطّة تنفيذ الطيّب سيعتمد إلى حدٍّ كبيرٍ على التواصل الفعّال مع أرباب الصناعة حتى تضفي فهمًا عميقًا له قبل أن يتمّ تنفيذ الانتقال إلى الطيّب بشكلٍ فعّالٍ، كما ستساعد القيادة الفعّالة مع استراتيجيات الاتصال الفعّالة على تقليل فجوة الفهم لموضوع الطيّب في الصناعة. وبصرف النظر عن ذلك، فإنّ الجهات التنظيمية والإشرافية بما في ذلك البنك المركزي الماليزي وهيئة الأوراق المالية والهيئة الشرعية الاستشارية للجهتين تضطلع بدورٍ رئيسي في تسهيل التنفيذ السلس للطيّب. ويمكن القيام بذلك من خلال بيئةٍ تنظيميةٍ أكثر ملاءمةً تسهّل تطبيق الطيّب، وتدعم جهود الابتكار في الصناعة في تطوير حلولِ الطيّب وممارساتِه المبتكرة، وتقدّم حوافز أكبر لتبنّي الطيّب على نطاق الصناعة. وتشكّل هذه العناصر اللبنات الأساسية لنظام الطيّب البيئي الملائم والنابض بالحياة.

وسيضيف تطبيق الطيب قيمةً إلى الجهود الحالية لصناعة التمويل الإسلامي، مع نمو صناعة التمويل الإسلامي بشكلٍ أكثر نضجًا وتطورا في المشهد العالمي المتسارع. إنّ ثمة حاجة إلى مزيدٍ من الإشراف على الصناعة في المستقبل، ومن شأن الترويج للطيّب أن يعزز بالفعل مكانة ماليزيا كمركزٍ مالي إسلامي رائدٍ في المنطقة.

# ١١. خاتمة

يمثّل مفهوم الطيّب تحوّلًا محوريًا في المشهد المالي، يتجاوز الحدود التقليدية من خلال دمج قيم الطيّب ليس فقط كمجموعةٍ فرعيةٍ ولكن كروحٍ أساسيةٍ. يتناغم هذا المفهوم المتجذّر بعمقٍ في القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد الشريعة، مع ممارسات الاستدامة المعاصرة وتقييم الأثر. إنّه يقف منارةً للابتكار، ويرفع القطاع المالي إلى عالمٍ لا تكون فيه الاعتبارات الأخلاقية والمالية والبيئية والاجتماعية والروحية مجرّد ملحقاتٍ، ولكنها جزءٌ لا يتجزّأ من كلّ قرارٍ مالّي وتقييمٍ للمنتج.

ويمتدّ جوهر الطيّب إلى ما هو أبعد من الامتثال بالحلال، إلى أن يندمج في نهج قيمٍ مقاصدي يجمع بين المكاسب الدنيوية والإشباع الروحي. إنّ هذا المنظور الفريد يضمن أنّ كلّ مسعًى مالي في إطار الطيّب يتمّ فحصه ليس من جهة مزاياه الاقتصادية فحسب، بل من جهة تأثيره الأوسع على المجتمع والبيئة أيضًا، وبذلك يقضي الطيّب على ارتباك السوق، ويعزّز الأصالة، ويضمن الالتزام الثابت بالمبادئ الإسلامية.

في عمق مقصد الطيّب تكمن قِيَمُهُ الأساسية المتمثلة في إيثار النفع المتعدّي، والإنصاف والمعاملة بالمثل، واعتبار الأثر، والعدل والإحسان، والمساءلة الذاتية، هذه القيم هي المنارة التي توجّه الطيّب نحو توجيهاته النبيلة: المال الطاهر من أجل الرخاء المشترك، وعروض الأعمال المدفوعة بالقصد، والحوكمة الذاتية الرشيدة، والإنصاف لأصحاب المصلحة، ورعاية النظام البيئي المالي. كلّ هذا يجسّد التزامًا ليس بالربح فقط، ولكن بالازدهار العادل والإشراف المسؤول على النظام البيئي المالي أيضًا.

ومن ثمّ، فإنّ مفهوم الطيّب هو أكثر من مجرّد مجموعةٍ من المبادئ التوجيهية؛ إنّه نَقلَةٌ نوعيّةٌ، ورؤيةٌ لعَالَمٍ ماليّ لا تكون فيه النزاهة والإنصاف والاستدامة مجرّد مُثُلٍ عليا، ولكنّها الأساس الذي يُبنى عليه كلّ إجراءٍ مالي، إنّها دعوةٌ للعمل من أجل الارتقاء إلى هذا المعيار الجديد، وهو معيارٌ يعتزُّ بالتراث الغني للتمويل الإسلامي مع التفاعل الجريء مع تحدّيات العالم المعاصر.

وبينما نبدأ هذه الرحلة التحويلية مع مفهوم الطيّب، فإنّنا نُبحر في مشهدٍ حركيٍّ واعدٍ. إنّ عملية تكييف الطيّب مع مجموعةٍ متنوّعةٍ من الأسواق ليست مجرّد تحدٍّ، ولكنّها فرصةٌ مثيرةٌ لإظهار تنوّع المفهوم وأهمّيته في البيئات الثقافية والتنظيمية المتنوعة، وتتحدّث هذه القدرة على التكيّف عن تصميم الطيّب القوي وقدرته على أن يتردّد صداه على نطاقٍ عالمي. علاوةً على ذلك، فإنّ سعي الطيّب إلى مواءمة الربح مع التفويضات الأخلاقية يوفّر منصةً فريدةً للمؤسّسات المالية، إنّ هذه المواءمة بين أهداف العمل والممارسات الأخلاقية والمستدامة لا تعزّز مسؤولية الشركات فحسب، بل تمهّد الطريق لتعزيز ثقة العملاء وولائهم أيضًا.

ومع ذلك، فإنّ المفتاح الحقيقي لنجاح الطيّب يكمن في الفهم والالتزام الجماعي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. إنّ الحماس المتزايد وحرص المتخصصين في هذا القطاع والمستثمرين والمستهلكين على تعلّم مبادئ الطيّب وتبنيها هو شهادةٌ على الاهتمام المتزايد بالتمويل الأخلاقي والمستدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير آلياتٍ لقياس تأثير مبادئ الطيّب يمثّل فرصةً مبتكرةً في مجال التقييم المالي والامتثال. ومن المتوقّع أن يضع هذا النهج الاستشرافي معايير جديدةً في الشفافية والمساءلة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لبناء ثقة أصحاب المصلحة والحفاظ عليها في هذا المشهد المالي المتطوّر.

وللاستفادة الكاملة من إمكانات الطيّب، يمكن استخدام استراتيجيّة التنفيذ المرحلي والمتكيّف مع الأوضاع الخاصة، ممّا يؤكّد على مرونة المفهوم وأهميته، كما يمكن أن يؤدّي تشجيع الاستثمارات الأخلاقيّة من خلال الحوافز إلى زيادة مواءمة الأهداف المالية مع التطلعات الأخلاقية للمفهوم. وستعمل المبادرات التعليمية الشاملة على تعميق فهم أصحاب المصلحة والتزامهم، وتعزيز مجتمعٍ من المشاركين المطّلعين، وستكون الجهود التعاونيّة بين الهيئات التنظيميّة والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية والمنظمات المجتمعيّة محوريةً في رعاية نمو واعتماد مفهوم الطيّب، ولن تدعم هذه الشراكات تنفيذ المفهوم فحسب، بل ستسهم في تطوّره المستمر أيضًا.

وختامًا، فإنّ مفهوم الطيّب يقف منارةً لصناعةٍ تسعى إلى تحقيق التوازن بين النجاح المالي والنزاهة الأخلاقية، ويشير اعتماده إلى التحوّل نحو عالمٍ مالي، مدفوعٍ بالقيمة، أكثرَ إنصافًا ومسؤوليّةً، ممّا يَعِدُ بمستقبلٍ يخدم فيه التمويلُ الصالحَ العامَّ دون المساومة على الربحيّة.

# المراجع

## كتب التفسير


محمد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي (ت. ١٢٥٢هـ)، (٢٠١٢)، الإكليل على مدارك التنزيل وحقائق التأويل. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت. ٧١٠)، (٢٠١٣)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل. بيروت: دار الكتب العلمية.

علاء الدين الخازن (ت ٧٤١)، (٢٠٠٤)، لباب التأويل في معاني التنزيل. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الكريم المدرس (ت. ٢٠٠٥م). (١٩٨٩). مواهب الرحمن في تفسير القرآن. بغداد: دار الحرية للطباعة.

عبد الله بن عمر البيضاوي (ت. ٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، أنوار التنزيل، المعروف أيضًا بتفسير البيضاوي. مصر: مكتبة القاهرة.

أبو بكر جابر الجزائري (ت. ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م). (١٩٨٦)، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت. ٤٥٠هـ/١٠٥٨م). (٢٠٠٩)، النكت والعيون (تفسير الماوردي)، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو بكر بن العربي (ت. ٥٤٣هـ/١١٤٨م)، (٢٠٠٤)، أحكام القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، (٢٠٠١)، تفسير البحر المحيط. ١٠٠/٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان الغرناطي المالكي الأشعري (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، (١٩٩٨م)، البحر المحيط، عمان، دار النفائس.

أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ/٩٤٩م)، (٢٠٠٣)، معاني القرآن الكريم. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ/٩٤٤م)، (١٩٩٦)، تأويلات أهل السنة. مصر: دار البشائر.

أبو محمد بن أبي حاتم الرازي (ت.٣٢٧هـ)، (١٤٠٧م)، تفسير المسند (تفسير ابن أبي حاتم). المدينة المنورة: جامعة أم القرى.

محمد جمال الدين القاسمي (ت. ١٢٨٣-١٣٣٢هـ/١٩١٤م)، محاسن التأويل (تفسير القاسمي).

أبو الفرج بن الجوزي (ت. ٥٩٧هـ)، (١٩٨٧م)، زاد المسير في علم التفسير. بيروت: دار الفكر.

أبو سعود أفندي العمادي الحنفي (ت.٩٥١هـ/١٥٠٥م)، (٢٠٠٦)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الصاوي، أحمد بن محمد المالكي الأشعري (ت. ١٢٤١هـ/١٨٢٥م). (٢٠٠٣)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، بيروت: دار الفكر.

أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، (١٩٩٥)، حاشية العدوي. القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو هلال العسكري، (١٩٨٦)، معجم الفروق اللغوية، بيروت: دار الرسالة.

منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت. ١٠٥١هـ/١٦٤١م). (٢٠٠٠)، كشاف القناع عن متن الإقناع، الرياض: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية.

أحمد بن محمد بن علي الفيومي (٢٠٠١)، المصباح المنير. القاهرة: دار الشروق.

الشربيني، الخطيب الشافعي (ت. ٩٧٧هـ/١٥٧٠م). (١٩٩٦)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد بن مصطفى المراغي، (٢٠٠١)، تفسير المراغي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو البركات النسفي، (١٩٩٨) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله القرطبي (ت.١٢١٤-١٢٧٣م/٦٧١هـ)، (٢٠٠١) الجامع لأحكام القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو عبد الله القرطبي (ت.١٢١٤-١٢٧٣م/٦٧١هـ)، (٢٠٠٠)، تفسير القرطبي، القاهرة، دار إحياء التراث.

القشيري، عبد الكريم بن هوازن (ت. ٤٦٥هـ/١٠٧٢م). (١٩٩٧)، التيسير في التفسير (التفسير الكبير، تفسير القشيري)، بيروت: دار الكتب العلمية.

السعدي، عبد الرحمن، (٢٠٠٤)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. الرياض: دار بن حزم. الصغاني، (١٩٩٤)، التكملة والذيل والصلة "تكملة الصحاح"، بيروت: دار الفكر.

السمعاني، (١٩٨٦)، تفسير السمعاني، القاهرة: دار الفكر العربي.

السيوطي، جلال الدين، (٢٠٠١)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، بيروت: دار الفكر.

الطبري، ابن جرير، (١٩٩٤)، تفسير الطبري، بيروت: مركز الرسالة.

الثعالبي، أبو زيد، (١٩٩٧)، تفسير الثعالبي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الزمخشري، جار الله، (١٩٩٨) تفسير الكشّاف. الرياض: مكتبة العبكان.

الزبيدي، مرتضى، (١٩٦٠)، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة حكومة الكويت.

برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. البروسوي، إسماعيل حقي (١٦٥٣-١٧٢٥ م)، روح البيان في تفسير القرآن.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد،(١٤١٢هـ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، بيروت: دار القلم، الدار الشامية.

محمد طنطاوي (٢٠١٠)، (١٩٨٧)، التفسير الوسيط. بيروت: دار الرسالة.

سيّد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦)، (١٩٧٢)، في ظلال القرآن. القاهرة: دار الشروق.

فخر الدين الرازي الشافعي (١١٤٩-١٢٠٩م/٦٠٦هـ)، (١٩٨١) مفاتيح الغيب، المعروف أيضا باسم التفسير الكبير، بيروت: دار الفكر.

الشربيني، فوقيّة إبراهيم، (٢٠٠٤)، تيسير التفسير. سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة.

البغوي، الحسين بن مسعود (ت. ٥١٠هـ/١١١٦م). (٢٠٠٢)، معالم التنزيل، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن العربي، محمد بن عبد الله (١٤٢٤هـ)، أحكام القرآن، مراجعة محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م)، حاشية ابن عابدين على تفسير القاضي البيضاوي

ابن عبد السلام، (١٩٩٦) تفسير ابن عبد السلام، . بيروت: دار ابن حزم.

ابن عطية (ت. ٥٤١ أو ٥٤٦هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (مختصر المحرر في تفسير الكتاب الشريف).

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت. ٣٩٥هـ/١٠٠٤م). (١٩٧٩)، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر.

ابن جزي الكلبي الغرناطي الأندلسي الحنبلي (٧٥٨هـ/١٣٥٧م)، التسهيل لعلوم التنزيل.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت. ٥٩٧هـ/١٢٠١م). (١٩٩٠)، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي الشافعي (ت. ٧٧٤هـ/١٣٧٣م). (١٩٩٩)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الحنبلي (ت. ٧٥١هـ/١٣٥٠م). (١٩٩٤)، بدائع التفسير: التبيان في معاني القرآن، الرياض: دار عالم الفوائد.

جلال الدين المحلي (ت. ٨٦٤هـ/١٤٥٩م) (٢٠٠٧)، تفسير الجلالين، بيروت: دار ابن حزم.

محمود الآلوسي الحنفي (ت. ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

الماتريدي، محمد بن محمد،(١٤٢٦هـ) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، تحقيق د. مجدي باسلوم ، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر،(١٩٨٤)، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، تونس: الدار التونسية للنشر .

محمد بن علي الصابوني الحنفي (١٤٠٢هـ/١٩٨١م)، صفوة التفاسير.

ابن عرفة، محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت. ٨٠٣هـ/١٤٠٠م). (٢٠٠٨)، تفسير ابن عرفة، بيروت: دار ابن حزم.
الطبري، محمد بن جرير (ت. ٣١٠هـ/٩٢٣م). (٢٠٠١)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
محمد علي التهانوي (ت. ١١٩١هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون.
محمد متولي الشعراوي (ت. ١٩٩٨)، تفسير الشعراوي.
الملا علي القاري، (ت. ١٠٠٤هـ)، أنوار القرآن وأسرار الفرقان. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. القاضي مجير الدين المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٧هـ)، فتح الرحمن في تفسير القرآن.
سامي القدومي، تفسير البياني.
الشامي، محمد أمين عبد العزيز. (ت. ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م). حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الشيخ محمد بن علي الصابوني الحنفي، (١٤٠١هـ/١٩٨٠م)، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن.
الشيخ محمد بن علي الصابوني الحنفي، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، التفسير الواضح الميسّر.
إسماعيل حقي (ت.١١٢٧هـ)، (١٩٨٢) روح البيان في تفسير القرآن، بيروت إحياء التراث العربي. الشوكاني، (٢٠٠٧). فتح القدير. بيروت: دار المعرفة.

## كتب الحديث

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (١٩٩٤). السنن الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (٢٠٠٣). السنن الكبرى، تحقيق. محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). صحيح البخاري. دار طوق النجاة.
البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٩٩٦). الترجمة الإنجليزية لصحيح البخاري (محمد محسن خان، ترجمة). الإسكندرية: منشورات السعداوي.
الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر. (١٩٢٨). أحكام القرآن. مصر: المطبعة البهية المصرية.
النسائي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). سنن النسائي المجتبى من السنن، تحرير عبد الفتاح أبو غدة، ط٢. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
النووي، يحيى بن شرف. (بدون تاريخ) شرح صحيح مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية.
الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (١٩٨٣/١٤٠٣). مصنف عبد الرزاق. بيروت: المكتب الإسلامي. الشافعي. (١٩٧٣). الأم. بيروت: دار المعرفة.
السجستاني. (بدون تاريخ). سنن أبو داود. بيروت: دار الكتاب العربي.
الترمذي. (١٩٣٨). سنن الترمذي، تحرير أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (١٩٩٣). فتح الباري: شرح صحيح البخاري. [برنامج كمبيوتر]. المكتبة الشاملة. (الإصدار ٣٫٢٨).
العيني، محمد بن أحمد بدر الدين. (١٩٧٥). عمدة القاري: شرح البخاري. بيروت: دار الفكر.
ابن حنبل، أحمد. (بدون تاريخ). مسند أحمد. القاهرة: مؤسسة قرطبة.
ابن حبان، ومحمد التميمي، وعلي بن بلبان الفارسي (محرر). (١٩٨٨). الإحسان في تقريب صحيح بن حبان (تحقيق شعيب الأرناؤط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت. ٢١١هـ/٨٢٦م). (١٩٨٣)، المصنف، بيروت: المجلس العلمي.
مالك بن أنس، (١٩٩٤). المدونة الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
مالك بن أنس، (٢٠٠٤). الموطأ، محمد مصطفى الأعظمي (محرر). أبو ظبي: مؤسسة زيد بن سلطان آل نهيان.

مسلم بن الحجاج، (١٩٥٥). صحيح مسلم. محمد فؤاد عبد الباقي (محرر). القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

## كتب الفقه وأصول الفقه

العبدري، محمد يوسف بن أبي القاسم. (١٣٩٨هـ). التاج والإكليل. بيروت: دار الفكر.
أكيزيديس، آي وخانديوال، س. ك. (٢٠٠٨). إدارة المخاطر المالية للصيرفة والتمويل الإسلامي. نيويورك: بالغريف ماكميلان.
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. (بدون تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. بيروت: دار الكتب العلمية.
الجزري. (٢٠٠٣). الفقه على المذهب الأربعة. بيروت: دار الكتب العلمية.
الجرجاني. (١٩٨٣). معجم التعريفات. القاهرة: دار الفحيلة.
الكاساني. (١٩٨٦). بدائع الصانع في ترتيب الشرائع (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.
الموسوعة الفقهية الكويتية. (١٤٠٤-١٤٢٧هـ). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. النووي. (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). المجموع شرح المهذب. بيروت: دار الفكر.
الرملي. (١٩٨٤). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت: دار الفكر.
السعدي. (١٩٨٤). النفط في الفتاوى، صلاح الدين الناهي (محرر). بيروت: مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.
الشافعي. (١٩٧٣). الأم. بيروت: دار المعرفة.
السيوطي. (١٩٩٠). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. بيروت: دار الكتب العلمية. الزرقا، مصطفى بن أحمد. (٢٠٠١)، شرح القواعد الفقهية. دمشق: دار القلم.
الزحيلي، م. (٢٠٠٦). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. دمشق: دار الفكر.
ابن جزي، أحمد المالكي. (بدون تاريخ). قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية. بيروت: دار العلم للملايين.
ابن نجيم. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). الأشباه والنظائر. بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن قدامة. (١٩٦٨). المغني، (مج. ٤). القاهرة: مكتبة القاهرة.
ابن رشد. (٢٠٠٤). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. القاهرة: دار الحديث.
ابن تيمية. (١٤١٨هـ، ٢٠٠٥). مجموعة الفتاوى. أنوار الباز وعامر الجزار (محرران). مصر: دار الوفا. مجلة الحكم العدلية. (بدون تاريخ). كراتشي: نور محمد كرخانة تجارة كتاب.
مالك بن أنس. (١٩٩٤). المدونة الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
الشبير، محمد عثمان. (١٤٢٠/٢٠٠٠). القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية. عمان: دار الفرقان.
الشبير، م. (٢٠٠٧). القواعد الكلية والضوابط الفقهية، عمان، دار النفائس.
الفاسي، علال. (١٩٩٣). مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (ت. الإسلامي (محرر)؛ الطبعة ٥).
ابن عاشور، محمد الطاهر،(١٤٢٥هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
محمد الطاهر بن عاشور (٢٠١٣)، مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندون، الولايات المتحدة الأمريكية.
النجار، عبد المجيد (٢٠٠٨). مقاصد الشريعة بأبعادٍ جديدة: بيروت: دار الغرب الإسلامي.
الغزالي، أبو حامد. (١٩٠١). المصتصفى من علم الأصول. (الطبعة ١). مصر: المكتبة العامرية. الشاطبي، أبو إسحاق. (بدون تاريخ). الموافقات في أصول الشريعة. د. عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة.
إمام الحرمين الجويني، (١٩٩٧)، البرهان في أصول الفقه، بيروت: دار الكتب العلمية.

## التمويل الإسلامي

الطيتون، ج.، عادل، م.، جود، ب.، وتابت، إ. (٢٠٢٣). توقعات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للتمويل الإسلامي ٢٠٢٣: الموازنة بين الأداء والمخاطر. كابيتال جروب. (٢٠٢٢). الدراسة العالمية ESG ٢٠٢٢.

صاحب السمو الملكي السلطان نازرين معز الدين شاه. (٢٠٢٤). الخطاب الملكي في إطلاق سوق الكتب في ماليزيا: الماضي والحاضر والمستقبل. هيئة الأوراق المالية. https://www.sc.com.my/resources/speeches/royal-address-at-the-launch-of-the-book-capital-market-in-مالیزیا ماضي الحاضر والمستقبل

صاحب السمو الملكي السلطان نازرين معز الدين شاه. (٢٠٢٢). خطاب صاحب السمو الملكي السلطان نازرين معز الدين شاه في افتتاح الحرم الجامعي الجديد لجامعة INCEIF، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢. https://inceif.edu.my/wp-content/uploads/٢٠٢٢/١٠/HRH-SULTAN-NAZRIN_INCEIF-New-Campus-Inaugration-INAUGURATION-ADDRESS-FINAL-EDARAN.pdf

جمعية تكافل ماليزيا. (٢٠٢٢). خارطة طريق الوساطة القائمة على القيمة للتكافل (VBIT). المنظمة. (٢٠٢٠). ما وراء النمو: نحو نهج اقتصادي جديد.

هيئة الأوراق المالية الماليزية. (٢٠٢٣). مقاصد الشريعة سوق رأس المال الإسلامي. معهد القدرة المستدامة من قبل ERM. (٢٠٢٣). قيم المقيمين ٢٠٢٣: تصنيفات ESG عند مفترق طرق.

# فريق البحث

| الاسم | الدور |
|---|---|
| أ.د. سعيد بوهراوة | باحث رئيسي |
| أ.د. يونس صوالحي | عضو |
| د. فارس جفري | عضو |
| د. نور سهيدة قصري | عضو |
| د. إيمان تابت | عضو |
| د. كنان سليم | عضو |

INCEIF®
UNIVERSITY
ISRA
RESEARCH
MANAGEMENT
CENTRE